The Levant

WWW.THELEVANTNEWS.COM

ديسمبر 2020 م - 1441 هـ | العدد 18 — جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London — المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

مقايضات روسيا وتركيا.. عين على الشمال السوري

الصفحة: 2

أرض ميعاد أوباما.. اعترافات متأخرة لأخطاء دمّرت الشرق

الصفحة: 9

الإسلام بين الانسداد السياسي ومخاطر الانعزالية

الصفحة: 12

تداعيات انتخاب بايدن على سوريا والمنطقة

الصفحة: 15

مليشاوي تابع لإيران قائد في الجيش العراقي

استمرار الاشتباكات في مختلف مناطق العراق

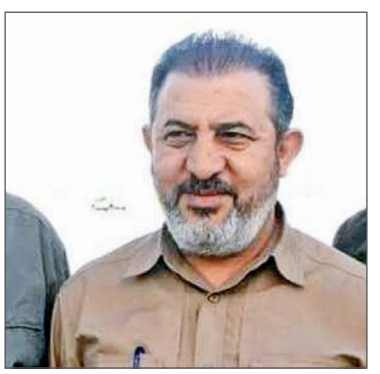

أبو زينب اللامي

كشف ستة مسؤولين في الحكومة العراقية والمليشيات، عن تدريب الجيش العراقي عضواً سابقاً في ميليشيا مدعومة من إيران، ليصبح ضابطاً رفيع المستوى في الجيش العراقي، حيث تُظهر وثيقة لوزارة الدفاع، أنّ اسم «أبو زينب اللامي»، وهو برتبة لواء، على قائمة الضباط الذين سيحضرون التدريبات حتى الصيف المقبل.

فيما قال مسؤولون عراقيون، إنّ جعل اللامي ضابطاً كبيراً في الجيش العراقي، هو إحدى أجرأ التحركات التي يقوم بها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، حليف الولايات المتحدة، لتخفيف نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران في العراق، ويتماشى مع رغبة واشنطن المعلنة للحدّ من نفوذ طهران في المنطقة.

وفي سياق آخر، أعلن رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، عن تشكيل لجنة عالية المستوى من الحكومة المركزية باسم "فريق أزمة الطوارئ" تُمنح صلاحيات إدارية ومالية وأمنية لحماية المتظاهرين السلميين، ومؤسسات الدولة، والممتلكات الخاصة، وأوضح أنّ اللجنة ستحوّل دون جعل المحتجّين السلميين في مواجهة الدولة.

يتزامن ذلك، مع ارتفاع عدد القتلى الذين سقطوا في صفوف أنصار حركة الاحتجاج الشبابية، التي بدأت في أكتوبر 2019 وأنصار الصدر، الذي دعا مؤيديه للنزول للشارع في استعراض للقوة السياسية، مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقررة في يونيو المقبل.!

مطالب سورية بإسقاط الائتلاف أسوةً بالنظام

اعتبرت مجموعة من القوى الثورية، بالإضافة إلى ثلّة من الناشطين الثوريين السوريين المستقلين، أنّ ما أقدم عليه «الائتلاف الوطني السوري المعارض» في قراره، تشكيل المفوضيّة العليا للانتخابات، يُعدّ خيانة علنية للثورة السورية، وتجاوزاً صريحاً للقرارات الدولية، خاصة بيان جنيف1، والقرارين 21 18 و2254، ونسفاً للتراتبية المنصوص عليها، (هيئة الحكم الانتقالية، ثم الدستور، ثم الانتخابات)، كما يُعدّ تنازلاً عن الانتقال السياسي، بتجاوزه تشكيل هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية.

واعتبروا أنّ قرار الائتلاف تشكيل "المفوضية العليا للانتخابات"، وما جاء فيه، يأتي ليشرعن وجود النظام (المجرم)، ويمنحه صك براءة عن جرائمه بحق الشعب السوري، في وقت يطالب فيه الشعب السوري، ومؤسسات المجتمع الرسمي والمدني على المستوى الدولي، تقديم الأسد ونظامه إلى محكمة الجنايات الدولية.

ويتعمّد أعضاء الائتلاف التغاضي عن ردّ فعل سوريي الداخل الذين ضربوا صور أعضاء الائتلاف بأحذيتهم في أكثر من مناسبة، متناسين طردهم لأعضاء الائتلاف وعلى رأسهم "نصر الحريري"، من جنازة الساروت، ويصرّون على كيل الاتهامات لمن ينتقد سلوكيّات الائتلاف التي تجعل من السوريين المعارضين رهائن بشرية، يقايض عليهم في البازارات الدولية، حاله كحال النظام السوري الذي نصّب نفسه ناطقاً باسم السوريين الذين صادر صوتهم بقوة السلاح.

نصر الحريري

وزراء أوروبيون: سنضاعف جهود مُحاربة الإرهاب

توعد وزراء داخلية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمضاعفة الجهود بغية محاربة «الإرهاب والتطرّف والعنف»، مع أهمية بذل مزيد من الجهد رغم أنّ دولهم قطعت شوطاً هاماً في هذا الملف، وأتى ذلك التعهد خلال مؤتمر صحفي عقده وزير الداخلية الألماني هورست شيهوفر، ومفوضة الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي، يلفا يوهانس، بعد الاجتماع الافتراضي لوزراء داخلية دول الاتحاد، والذي تزامن مع الذكرى الخامسة لهجمات باريس في 13 نوفمبر 2015، إذ أكد الوزير الألماني، الذي ترأس بلاده الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي، على أهمية سدّ الثغرات التي ما تزال باقية في البنيان التشريعي والتنفيذي الأوروبي لتمكين محاربة الإرهاب والتطرّف، وشدّد على أنّهم مصممون على العمل معاً، مؤكداً في السياق على أنّ الإرهاب لن يفرّقهم.

مقايضات روسيا وتركيا.. عين على الشمال السوري

شهدت العلاقات الروسية- التركية، في مرحلةٍ ما توتّراً شديداً، بلغ أوجه مع إسقاط طائرة روسيةٍ من قبل تركيا، في المنطقة الحدودية، المتاخمة للواء اسكندرون، والتي قالت تركيا يومها أنها تجاوزت الحدود، وأسر طاقمها، بتاريخ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وبعد فترة بسيطة من إعلان روسيا بدء حملتها العسكرية الداعمة للنظام السوري.

لاحقاً، تبدّلت الأحوال، وجرت المصالحة بين تركيا وروسيا، والتي روّجت وسائل الإعلام التركية إلى أن سبب المصالحة، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يعود إلى دخول روسيا على الخط وإبلاغه بتفاصيل محاولة الانقلاب، فيما ذهب محلّلون سياسيون أن المصالحة الحقيقية إنما هي بين إسرائيل وتركيا، سيما وأن السفير الإسرائيلي عاد إلى أنقرة بعد مغادرتها عام 2011، بعد 5 سنوات من تخفيض مستوى التمثيل الديبلوماسي في تركيا.

تطوّر جديد طرأ على مسار الأحداث في سوريا، بعد توقيع هذا الاتفاق، حيث بدأت تركيا تسيطر على مناطق على حدودها الشمالية، بمقابل تقدّم نظام الأسد في مناطق خسرها سابقاً، بغطاء جوي روسي ومؤازرة الميليشيات الإيرانية، سيما بعد مؤتمر سوتشي وتأسيس ما بدعى بمحور أستانة.

بعد هذه المصالحة، دخلت الأحداث في سوريا مرحلة جديدة، عنوانها تقدّم متزامن ومتوازٍ للنظام السوري وتركيا، هو أشبه ما يكون بإعادة هيكلةٍ ديموغرافية للمنطقة، سيما بعد إتمام آخر اتفاقات التسوية والذي جرى في درعا عام 2018، ليتمّ نقل جميع معارضي الأسد، ممن رفضوا إجراء مصالحات وتسويات، وهم ممن شاركوا في أعمال مسلّحة ضدّه إلى الشمال السوري، وتجميعهم في المنطقة، بالمقابل راحت تركيا تقتطع المزيد من الأراضي، وتهجّر المكوّنات الأخرى من سريان وأكراد وسواهم من مناطق معينة، وتنقل هؤلاء الأشخاص ممن أجروا اتفاقيات مصالحة لتسكنهم مكان أهالي المنطقة.

وتكشّفت ملامح الاتفاقات الروسية التركية، عن فقدان مئات الآلاف من السوريين لمنازلهم، على ضفتي الصراع السوري، وجاءت حرائق الغابات الأخيرة لتستكمل المشهد وتهجّر نحو 4000 عائلة في الساحل السوري، في مؤشر على استكمال ملامح التغيير الديموغرافي الذي أشرفت عليه كلّ من تركيا وروسيا، فيما يستعين النظام السوري بالميليشيات الإيرانية وحزب الله في حربه ضدّ شعبه، الذي أعلن مراراً انتصاره عليه!

تشكّل محور أستانة

بعد المصالحة الروسية التركية، خلال المؤتمر الذي عقد في آب/ أغسطس 2016، وبعد أقلّ من شهر على إفشال محاولة الانقلاب على أردوغان، والتي كان لها أكبر الأثر في تحوّل السياسة التركية إلى نظام ديكتاتوري، أعلن عن عقد مؤتمر أستانة الأول في العاصمة الكازخية، في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه.

حيث أجريت محادثات جرت بين ممثلي النظام السوري، وعدد من قادة فصائل المعارضة السورية برعاية كلّ من روسيا وتركيا، كما جاء في بيانه الختامي أنّ "وفود الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الروسي وتركيا، وبما يتوافق مع البيان المشترك لوزراء الخارجية المعلن في موسكو في 2016/12/20، ومع قرار مجلس الأمن 2336، فإنهم يدعمون إطلاق محادثات بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومجموعات المعارضة المسلحة في أستانا في الفترة بين 23 و 24 من كانون الثاني لعام 2017".

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان

لاحقاً أعلنت جبهة فتح الشام، وعدد من الفصائل المتحالفة معها، رفضها نتائج المؤتمر، وحدث شرخ في صفوف حركة أحرار الشام الإسلامية، نتج عنه انشقاق عدد من الشخصيات القيادية عنها والتي كانت على رأس عملها والسابقة منها، إضافة إلى عدد من الفصائل المنضوية تحت رايتها أو المتحالفة معها، وبالتالي زوال التحالف المسمى جيش الفتح، وظهور تشكيل جديد ضم المعارضين للحل السياسي في سوريا ولاستهداف جبهة النصرة تحت مسمى "هيئة تحرير الشام".

مؤتمر سوتشي

لاحقاً رعت روسيا مؤتمراً أسمته "مؤتمر الحوار الوطني السوري، أو ما يعرف بمؤتمر سوتشي، وشاركت في المؤتمر شخصيات من الموالاة، وما يطلق عليه اسم "المجتمع المدني السوري"، ووفود من المعارضة قادمة من دمشق والقاهرة وموسكو وأنقرة.

فيما عاد وفد فصائل المعارضة المسلحة، المكوّن من نحو ثمانين شخصاً إلى أنقرة بعد رفضه المشاركة، وقال في بيان إنهم فوجئوا بأنه "لم يتحقق أي من الوعود التي قطعت، فلا القصف الوحشي على المدنيين توقف، ولا أعلام النظام على لافتات المؤتمر وشعاره أزيلت، فضلاً عن افتقاد أصول اللياقة الدبلوماسية من الدولة المضيفة.

وعلى الرغم من استياء فصائل المعارضة، إلا أنّ الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان الأربعاء عبّرا عن "ارتياحهما" لنتائج مؤتمر سوتشي للسلام حول سوريا، بحسب بيان أصدره الكرملين.

فيما قاطعت عشرات الفصائل المقاتلة منذ البداية، وهيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، الفريق الرئيسي للمعارضة، المؤتمر. كما أعلنت الإدارة الذاتية الكردية عدم مشاركتها متهمة روسيا وتركيا بـ"الاتفاق" على الهجوم على عفرين، التي تتعرض لعملية عسكرية تركية واسعة منذ حوالى عشرة أيام.

العمليات التركية في الشمال السوري بالتوازي مع تقدّم النظام

بعد مؤتمر أستانة مباشرة، جرى إطلاق عملية درع الفرات، والتي تقدّمت بموجبها تركيا في منطقة جرابلس، والتي قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، في اليوم الأول من العملية إن الهدف منها هو داعش و"الجماعات الكردية السورية الإرهابية التي تهدد بلدنا في شمال سوريا". إذ كان الهدف من السيطرة على منبج، وهو ما لم تحقّقه تركيا.

تمكّن النظام السوري من فرض هيمنته بشكل كامل، على أحياء حلب الشرقية، ليستكمل الاتفاق مع نهاية عام 2016، وتكون مدينة حلب بالكامل تحت سيطرة النظام السوري، بعد حملة عسكرية شعواء، استهدفت البنى التحتية والمرافئ الطبية، بمشاركة الطيران الروسي والميليشيات الإيرانية.

لاحقاً، وبعد مؤتمر سوتشي، أعلنت تركيا عن إطلاق عملية "غصن الزيتون"، حيث دخلت تركيا حرب عفرين بهدف واحد معلن، وهو القضاء على وحدات حماية الشعب الكردية، والتي تصنفها أنقرة على أنها منظمة إرهابية. وبالتوازي مع الحملة العسكرية عبأت السلطات الإعلام والخطاب الديني وراء القرار. وحذّر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وقتها تركيا من أن عملياتها ضد الفصائل الكردية يجب الا تكون ذريعة لغزو سوريا، الا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال أن لا أطماع لبلاده في سوريا. كما شدد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو على أن "كل من يعارض العملية التركية في عفرين يأخذ جانب الارهابيين".

بالمقابل، أطلق النظام السوري عملية واسعة، مع حلفائه، حملة على مناطق واسعة في ريفي حماة وإدلب الشرقيين، واحكم سيطرته على مناطق حلفايا وما حولها، فضلاً عن مناطق في ريف إدلب الشرقي، أو ما يعرف بـ"شرق السكة"، والتي ما يزال أهالي المنطقة، ممن لم ينخرطوا في عمليات مسلحة، عاجزين عن العودة إليها.

آخر عمليات تركيا، في الشمال السوري، حملت اسم "نبع السلام"، والتي أعلنت القوات التركية عن بدئها في 9 تشرين الأول / أكتوبر عام 2019، والتي أسفرت بحسب إحصائيات "الإدارة الذاتية" عن نزوح 150 ألف نسمة من مدينة راس العين وحدها، جرى توزيعهم على ثلاثة مخيمات، حيث نقلت نازحي منطقة رأس العين القاطنين في مراكز الإيواء ومدارس مدينة الحسكة، إلى مخيم جديد أنشئ بداية الشهر الماضي في منطقة الطلائع جنوباً. وبلغ عدد العائلات التي وصلت المخيم 600 أسرة.

بالمقابل، شهدت منطقة إدلب حملة عسكرية شعواء شنّها النظام السوري وحلفاؤه على ريف إدلب الجنوبي أسفرت عن إحكام سيطرته على مدينتي معرة النعمان وكفرنبل الاستراتيجيتان، من حيث موقعهما على الأوتوستراد الذي يربط مدينتا حلب ودمشق، وكذلك مدينة سراقب على الأوتوستراد إم 4، مسبّباً حملة نزوح هائلة في المنطقة، سيما بعد أن جرى استهداف البنى التحتية والمشافي، كعادة طيران روسيا والنظام، وانتهت الحملة بتوقيع اتفاق خفض تصعيد بتاريخ 5 آذار/ مارس المنصرم.

مؤشّرات كثيرة على بدء فصل جديد من "المقايضات الروسية التركية"، فانسحاب تركيا من كبرى نقاطها العسكرية في مورك لا يمكن أن يكون مجانياً، سيما وأنّها جزء من اتفاق سوتشي المبرم بين روسيا وتركيا، غير أنّ ما يحدث من تصعيد في ريف إدلب الغربي، وما يقابله من تصعيد في محيط منبج يثير مخاوف من بدء فصل جديد، يدفع ثمنه المدنيون في كل من إدلب ومنبج ثمنه!

"الذئاب الرمادية" دولة ظل أردوغان في أوروبا

د. جاسم محمد

التوتر، أصبح سمة العلاقات ما بين برلين وأنقرة وربما عواصم أوروبية أخرى، فبالكاد تخرج برلين وأوروبا من أزمة مع أنقرة لتدخل في أزمة جديدة، هذه المرة «أزمة الذئاب الرمادية» والتي صعّد فيها أردوغان لهجته ضد برلين وباريس، وعواصم أخرى.

إن ملف الذئاب الرمادية من شأنه أن يفتح ملفات مرتبطة بهذه المنظمة، وتعمل تحت واجهات أخرى، ومن المرجّح أن تحذو دول الاتحاد الاوروبي الأخرى حذو فرنسا وبرلين في حظر منظمة الذئاب الرمادية. صادق البرلمان الألماني، وبالأغلبية يوم 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 بدراسة حظر منظمة "الذئاب الرمادية" التركية اليمينية في ألمانيا، على طلب مشترك مقدم من أحزاب الائتلاف الحاكم والحزب الديمقراطي الحر (الليبرالي) وحزب الخضر، يطالب الحكومة بدراسة حظر هذه المنظمة.

قال النواب في البرلمان الألماني عن حزب الخضر "يسار" غيم أوزدمير، وإيرين ميهاليك، وكونستانتين فون نوتس، في تصريحات لمجموعة شبكة التحرير الإعلامية الألمانية "خاصة": "على الحكومة الفيدرالية أن تحظر الذئاب الرمادية؛ الذراع الطولى لأردوغان".

وأورد مشروع القانون أن هناك نحو أحد عشر ألف تركي ينتمون إلى اليمين المتطرف في ألمانيا.

وكان الجيش الألماني، قد أعلن عن تحقيقات بشأن أربع وقائع تطرّف داخل صفوف الجيش، لها علاقة بجماعة "الذئاب الرمادية".

وقال كريستوف دي فريس، البرلماني البارز عن الاتحاد الديمقراطي المسيحي الحاكم "يمين وسط"، لمجلة "دير شبيغل" ذائعة الصيت: "يجب أن نأخذ رد الفعل الصحيح الذي قامت به فرنسا، كفرصة لاتخاذ إجراءات مماثلة لحظر الذئاب الرمادية؛ أكبر حركة يمينية متطرفة في ألمانيا". وتابع: "تحريض الذئاب الرمادية ضد الأكراد والأرمن، يمثل تهديداً كبيراً لنظامنا الأساسي الحر والديمقراطي".

تقارير الاستخبارات الداخلية الألمانية، تقول إن " الذئاب الرمادية" هم حملة وناشري الأفكار القومية اليمينية المتطرفة، ونوّه التقرير إلى أن المنظمة لها علاقات بحزب الحركة القومية في تركيا، والذي يشكل تحالفا حكوميا مع حزب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (العدالة والتنمية).

فرنسا : حل منظمة "الذئاب الرمادية"

كانت الحكومة الفرنسية قد حلّت منظمة "الذئاب الرمادية" في فرنسا مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بدعوى أنها تثير التمييز والكراهية وضالعة في أعمال عنف، وقد رحّب الطلب المقدم إلى البرلمان الألماني بالتصرف الفرنسي مع المنظمة، "وربط ذلك بالأمل في أن تتبع دول أخرى النموذج الفرنسي".

وترافق حادث تشويه النُّصُب وحظر "الذئاب الرمادية" مع توترات حادة في فرنسا، بين الجاليتين الأرمنية والتركية حول النزاع في ناغورني قره باغ. ووصفت أنقرة الخطوة الفرنسية بأنها استفزاز، حيث توعّدت تركيا بـ"رد حازم" على الخطوة الفرنسية.

ظهرت الجماعة كمنظمة ضمن "دولة الظل"، واستمرت كأداة شبه عسكرية تستخدمها الدولة، منذ عام 1966. أطلقوا على قائدهم ألب أرسلان توركش كنية "باشبوغ" أو "الجندي الرئيسي" وكانت مستوحاة من "الفوهرر"، وفق تقرير نشره موقع "احوال تركيا .

النتائج:

• إن منظمة الذئاب الرمادية التركية، يمكن اعتبارها "مجموعة ظل مافيوية" تمثّل عمليات قتل خارج عن القانون لصالح حكومة أردوغان، تستهدف المعارضة التركية، خاصة من الأكراد والارمن وغيرهم. وما شهدته فرنسا من أعمال تحريض وكراهية ضدّ نصب إبادة الأرمن في باريس يبرهن ذلك. وسبق أن تورّطت المنظمة بقتل ثلاثة نساء كرديات عام 2013 في فرنسا.

• المنظمة تمثّل مصدر تهديد إلى دول أوروبا من الداخل، فهي تعمل بشكل منظم داخل دول أوروبا، ومن المرجّح أن تكون شبكة عمل مترابطة بين عواصم أوروبا، تتحالف مع اليمين المتطرف والنازية، وتقرير الاستخبارات الألمانية كشف عن وجود أكثر من أحد عشر ألف تركي، من أعضاء المنظمة ينتمون إلى اليمين المتطرف فقط في ألمانيا.

• إن الكشف عن مخاطر الذئاب المنفردة ربما يأتي متأخراً ، في أعقاب أحزاب ومنظمات متطرفة في أوروبا، أبرزها في فرنسا وألمانيا والنمسا، وكأنه نحن الآن أمام مرحلة جديدة أو صفحة ثانية من محاربة التطرف والإرهاب داخل دول أوروبا. كانت أوروبا منشغلة في صد الهجمات الإرهابية، بدون وجود ربما سياسات واضحة في محاربة التطرف تحديداً، اليوم أوروبا، انتقلت إلى اتخاذ سياسات شبه متكاملة قضائياً في محاربة التطرف.

• تتجه سياسات ألمانيا الأمنية الداخلية، بشدة خلال السنوات الأربع الاخيرة، في أعقاب تسلم البافاري زيهوفر وزارة الداخلية وبضمنها الاستخبارات الداخلية، فهو يفرض سياساته الأمنية على الائتلاف الحاكم، بعد أن حصل على موافقات مسبقة من المستشارة ميركل، من أجل الاستمرار في الحكومة الحالية، وهذا يعني أن توجه الاستخبارات الالمانية تحديداً إلى جانب فرنسا، سيكون بمراجعة الوضع القانوني وأنشطة تلك المنظمات، وفرض إجراءات مشددة ضدها، وهذا يعني أن أوروبا تعمل على تعزيز أمنها القومي من الداخل، على مستوى وطني وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي بتبادل المعلومات وإيجاد مقاربات أمنية.

• يبقى أردوغان يراهن على إثارة الاضطرابات داخل العواصم الأوروبية، وأن الحد من منظمة الذئاب الرمادية والإسلام السياسي، الإخوان المسلمين، في أوروبا، من شأنه أن يخفض أوراق الضغط التي يستخدمها أردوغان ضد أوروبا.

• تبقى العلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة متوترة، وكلا الطرفين تعايشا وتأقلما مع هذه الحالة، حظر أو حل منظمة الذئاب الرمادية في ألمانيا وفرنسا، من شأنه أن يصعّد لهجة أردوغان الهجومية ضد برلين وباريس وبروكسل. وأن ارتباط هذه المنظمة بأردوغان رغم انها مرتبطة تنظيمياً بالحزب القومي التركي يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، وإلى قرارات مجلس الأمن الخاصة في محاربة التطرف والإرهاب. ما ينبغي العمل عليه هو البحث عن هذه المنظمة، وعن أنشطتها في دول أوروبا وفي دول المنطقة، من أجل الكشف عن أنشطتها التي تعتبر ذراع أردوغان بتهديد وزعزعة الأمن الإقليمي والدولي.

أرشيفية لتجمع لمناصري تنظيم "الذئاب الرمادية" في أنقرة

المُقاطعة سلاحٌ بوجه العدوانيّة التركية والمُستهدفون: "لا لتمويل أنقرة"

أحمد قطمة

لطالما كانت الشعوب رافضة للعدوان عليها، ولطالما حقّ لها استخدام ما تراه مناسباً في وجه المعتدين، الراغبين بالاستحواذ على مقدرات بلادهم، أو فرض أجنداتها عليهم، إذ يشرع القانون الدولي الكثير من الوسائل، التي يمكن من خلالها للشعوب التعبير عن رفضها لما تتعرّض له من تآمر يحاك في غرف سوداء، بقصد الإساءة إلى بلادهم أو النيل من مكانتها.

ومن تلك الوسائل، الاحتجاج السلمي والتظاهر أمام السفارات، وتوجيه الرسائل إلى المؤسسات الدولية، أو مخاطبة الدولة المعتدية بشكل مباشر، ولعل ذلك ما دفع كثيراً من الشعوب المستهدفة من جانب تركيا وسياساتها التدخلية في صراعات الدول المجاورة الإقليمية، أو مساعيها لتوسيع نفوذها على تنظيمات الإسلام السياسي، إلى إعلان حملات المقاطعة للبضائع التركية، وهو ما بدء به في الكُرد شمال سوريا لدى مهاجمة المناطق الخاضعة لـ"قوات سوريا الديمقراطية"، منذ يناير العام 2018، في عفرين، وتكرر لاحقاً في شرق الفرات، ثم انتقل إلى أرمينيا فيما بعد عبر حملات مماثلة، صوّرت أي شراء للبضائع التركية على أنّه تزويد للغازي بمُمكنات مُواصلة الغزو، إذ يدرك القاصي والداني بأنّ تركيا تعتبر المُحرّض الأساس لباكو، بغية العدوان على إقليم آرتساخ/ قره باغ، ووصلت الحملة أخيراً إلى المملكة العربية السعودية.

رئيس غرفة الرياض يوضح..

أعلن رئيس مجلس الغرف السعودية، رئيس غرفة الرياض، عجلان العجلان، بداية أكتوبر، أنّ مقاطعة المنتجات التركية التي تشمل "الاستيراد، أو الاستثمار، أو السياحة" تعدّ مسؤولية كل فرد سعودي، سواء كان تاجراً أو مستهلكاً، مؤكداً ذلك بالقول: "مقاطعة تلك المنتجات ردّ على العداء المستمرّ من الحكومة التركية على قيادتنا وبلدنا ومواطنينا"، وذلك عبر تغريدة على حسابه الشخصي في تويتر، ولاقت تفاعلاً من المواطنين، الذين أكّدوا أنّ مقاطعة المنتجات التركية من المواطنين تعدّ الردّ المناسب للأتراك عقب تدخلاتهم منذ زمن طويل، مؤكدين في مجمل ردودهم على التغريدة.

وأشار العديد منهم إلى أنّه قام بمقاطعة المنتجات التركية منذ فترة طويلة، وبينوا أنّ المصانع والأسواق المحلية الضخمة قادرة على سدّ المنتجات التركية واستبدالها بمنتجات محلية، بينما طالب مجموعة من السعوديين برفع ضريبة الواردات على المنتجات التركية بنسبة 300 %، عما كانت عليه سابقاً، وقام بعضهم بإيضاح الباركود المختصّ بالمنتجات التركية الذي يبدأ بـ869 للتسهيل على المواطنين معرفة المنتجات التركية ومقاطعتها.

تهاوي الليرة التركية

ولا يمكن التقليل من وقع المقاطعة السعودية، حيث تعاني الليرة التركية بالأساس في العام الأخير مستويات متدنية قياسية، بانخفاضها 62.55 % عما كانت عليه قبل 5 سنوات فقط، إذ كانت تكلفة الدولار 2.91 ليرة، إلا أنّ السياسات غير الحكيمة لتركيا ساهمت في تراجع العملة إلى مستويات قياسية، وفي الصدد، ذكر بيرول إدمير، الرئيس السابق لمكتب الإحصاء التركي والمعارض السياسي حالياً، في الرابع من أكتوبر الجاري، أنّ المعطيات الاقتصادية التركية بالوقت الراهن "منفصلة عن الواقع" حيث يجري اختيار مسؤولي مكتب الإحصاء وفق معيار الولاء للحكومة وليس على أساس الكفاءة والاستحقاق، وقد أوردت "بلومبرج" عن إدمير ذكره "عندما تتلاعب بالبيانات فإنّك تسير في الطريق اليوناني"، في إشارة إلى تلاعب الحكومات اليونانية بالبيانات الاقتصادية في العقد الأول من القرن الراهن، مما أدّى إلى تفجّر أزمة مالية طاحنة في اليونان عام 2009.

من جانبه، عدّ فائق أوزتراك، المتحدّث باسم حزب الشعب الجمهوري المعارض في تركيا، في العاشر من أكتوبر، أنّ زيارة الرئيس أردوغان لدولة قطر غرضها طلب المال، نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، لافتاً إلى أنّ الرئيس التركي هرع إلى الدوحة بسرعة قصوى نتيجة تحطيم الدولار أرقاماً قياسية في تركيا، محذراً الأخير من أنّ "الذي يتلقّى أموالاً من الخارج يعتاد على تلقّي الأوامر أيضاً، لذا نرى أنّ أمير قطر بات ينظر إلى أردوغان بدونيّة كلما طلب منه الأموال"، بينما انتقد زعيم حزب الشعب الجمهوري، كليجدار أوغلو، زيارة الرئيس أردوغان إلى قطر، ووصفها بالمهينة، واصفاً أنّ سبب الزيارة طلب المال.

المقاطعة تتكرر في أرمينيا

وسرعان ما وصل صدى الحملة السعودية إلى أرمينيا، التي تعاني هي الأخرى من المحاولات التركية للنيل منها، عبر التدخل في صراع كان خادماً منذ قرابة الثلاثين عام، وتوجد مجموعة دولية، هي مجموعة مينسك، متكلفة بحلها، بيد أنّ إصرار أنقرة على إشعال المنطقة وإحراق كلما في جوارها بما يمهد لها التمدّد وتوسيع مناطق النفوذ، وصل إلى إقليم آرتساخ/ قره باغ، المُتمتّع بحكم ذاتي معلن من طرف واحد من قبل أهالي تلك المنطقة، وهم في غالبيتهم من الأرمن.

هذا وتقدمت حكومة أرمينيا، في السادس عشر من أكتوبر، بمبادرة لحظر استيراد البضائع التركية بشكل مؤقت، إذ شدّدت وزارة الاقتصاد الأرمنية خلال بيان، إلى أنّ المقترح الذي طرحته على النقاش يوجب فرض حظر على استيراد السلع تركية الصنع لمدة ستة أشهر، اعتباراً من 31 ديسمبر القادم، لافتةً إلى أنّ الإجراء يأتي على خلفية دعم أنقرة العلني لأذربيجان في "عدوانها وعملياتها الإرهابية" ضد جمهورية قره باغ المعلنة ذاتياً والمدعومة من يريفان.

ونوّهت الوزارة إلى أنّ ذلك الإجراء يمنع أنقرة من تحقيق الأرباح التي تتيح لها استخدامها لاحقاً في دعم حملة أذربيجان في قره باغ، و"يحول دون تسلل

الدكتور جاسم محمد

تهديدات مختلفة إلى أراضي أرمينيا"، لافتةً إلى أنّها تعتزم استبدال الواردات التركية بالبضائع المستوردة من دول أخرى ومحلية الصنع، مُلقيةً بالمسؤولية على أنقرة، عن عرقلة استعادة الاستقرار في المنطقة.

الاقتصاد يعكس سياسات الدول

لا يستطيع أيّ مراقب إنكار الدور السلبي للسياسات التركية بقيادة أردوغان على الاقتصاد وقيمة الليرة التركية، التي تواصل التهاوي بشكل مستمر، حيث وصلت بتاريخ الرابع والعشرين من أكتوبر إلى 7.96 ليرة تركية مقابل الدولار الواحد، فيما تكسب الدول التي تنتهج سياسات عقلانية، مُنصبة على بناء الداخل، وعدم الخوض في صراعات الدول الأخرى، على المزيد من المكاسب، وهو ما يمكن الإشارة إليه من إعلان مجلس الوزراء المصري، في الرابع عشر من أكتوبر، عن أنّ البلاد أنجزت فائضاً أولياً في الميزانية وصل إلى 100 مليون جنيه (6.39 مليون دولار) في الربع الأول من السنة المالية 2020-2021.

وقد وذكر وزير المالية المصري، محمد معيط، أنّ الصورة الكلية لتلك الفترة بينت استقرار المؤشرات المالية، حيث حققت الموازنة فائضاً أولياً بسيطاً قدره 100 مليون جنيه، على الرغم من التأثر الكبير بتداعيات جائحة كورونا، وما جرى من تلبية لكافة احتياجات قطاع الصحة، إلى جانب زيادة الاستثمارات الحكومية بشكل كبير، وسداد جميع مستحقات صناديق المعاشات.

صهر أردوغان يولي أدباره..
وأستاذ في الاقتصاد لـ"ليفانت": زمن الإصلاح ولّى

سوق الأسهم التركية في اسطنبول

كشف وزير المالية والخزانة التركي، براءت البيراق، في الثامن من نوفمبر الجاري، عن استقالته من منصبه لأسباب تتعلق بحالته الصحية، على حدّ وصفه، فيما لم يبدُ ذلك إلا تهرباً من الحضيض الذي أوصل إليه الليرة التركية، إذ زعم البيرق عبر "إنستغرام" أنّه و"بعد 5 سنوات من العمل اتّخذت قراراً بعدم مواصلة أنشطتي كرئيس لأسباب متعلقة بحالتي الصحية"، دون أن يكشف عن تلك الدواعي الصحية، علماً أنّه لا يتعدّى الـ42 عاماً من العمر.

وشغل البيرق، وهو صهر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، منصب وزير الموارد المائية والطاقة من 2015 وحتى 2018، وتسلّم حقيبة وزارة المالية والخزانة عام 2018، وقد شهدت فترة أدائه كوزير المالية والخزانة مع أزمة اقتصادية حادة عصفت بتركيا التي شهدت هبوط عملتها الوطنية قرابة 4 مرات مقابل الدولار الأمريكي.

بالأرقام والإحصاءات

وجاءت استقالة صهر أردوغان عقب فترة طويلة من الخسائر المتواصلة من جهة، والوعود المستمرة من طرفه من جهة أخرى، إذ لطالما تعهد البيراق وعمه أردوغان بأن يتصديا للخسائر الاقتصادية ويعوضانها، قبل أن يولي البيراق أدباره هرباً من الفضائح التي لحقت به وما تزال، مع عجزه عن تخفيف الخسائر المتلاحقة بأسعار صرف العملة التركية.

خسائر كانت قد دفعت أكبر أحزاب المعارضة التركية، لإطلاق تحذيرات، نهاية أكتوبر الماضي، حول تداعيات انهيار الليرة على الأسواق وإفراط حكومة أردوغان في الاقتراض، في الوقت الذي تواجه فيه منتجات تركيا مقاطعة واسعة، فقد أكد حزب الشعب الجمهوري أنّ سياسات الاقتراض التي وصفها بالجنونية، ويتبعها الرئيس رجب طيب أردوغان، أدّت إلى زيادة الدين العام إلى 1.9 تريليون ليرة تقريباً، مشيراً إلى أنّ هذا الرقم كان 243 مليار دولار عام 2002 الذي وصل فيه العدالة والتنمية إلى الحكم.

وقال تقرير اقتصادي أعدّته الكتلة النيابية للحزب إنّه عند تقييم إستراتيجية الاقتراض لحكومة أردوغان من حيث الكمية والعملة، نجد أنّها أدّت إلى انفجار في الدين العام، وأوضح التقرير أنّ "الحكومة زادت الدين العام إلى تريليون و863 مليار ليرة بنهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، بعدما كان 243 مليار ليرة عام "2002، مشيراً كذلك إلى تضاعف ديون تركيا في 18 عاماً بقيمة 534 مليار ليرة، وثلث الزيادة البالغة 620 مليار ليرة في الدين العام خلال فترة حزب العدالة والتنمية، لم تتحقق إلا في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، كما ذكر التقرير أنّ براءت البيرق، وزير المالية وصهر الرئيس أردوغان، لا يبالي بتدهور سعر الصرف، في حين تزداد ديون البلاد مع ارتفاعه.

عاما البيراق الأسوأ لليرة التركية

وفي الصدد، قال الدكتور "كريم العمدة" وهو أستاذ في الاقتصاد الدولي، في تصريح خاص لليفانت نيوز بخصوص استقالة صهر أردوغان من منصبه: "نستطيع أن نقول أنّ عامي 2019 و2020، هما أسوء سنوات الاقتصاد التركي خلال عشرين عام".

مضيفاً: "كل مؤشرات الاقتصاد الكلي التركي تحقق نتائج سيئة جداً في كل فترة عن الفترة التي تسبقها، وبالنسبة لاستقالة براءت البيراق، أريد أن أقول أنّه تولى وزارة الاقتصاد والمالية أو المالية والخزانة في منتصف العام 2018، على أساس أن يضبط أداء الاقتصاد الكلي، لأنّ ذلك العام شهد بداية أزمة الليرة التركية بشكل كبير، وانخفضت قيمتها تقريباً 20%، ولذلك كانت الليرة التركية في العام 2018 والعام 2019 وأيضاً العام 2020 من أكثر عملات العالم سوءاً في الأداء أمام الدولار الأمريكي أو أمام العملات الأجنبية، ولم يضف البيراق أي جديد للاقتصاد التركي".

وتابع العمدة: "وزارة الاقتصاد والمالية هي وزارة في غاية الأهمية، وكان يتولاها سابقاً علي باباجان، وقبلها محمد شمشيك، وكل هؤلاء قيادات تركية كبيرة، وأناس كانوا يفقهون في الاقتصاد، باستثناء صهر أردوغان الذي زاد الطين بلة".

الليرة التركية خسرت بسبب أردوغان

ويلفت أستاذ الاقتصاد الدولي، إلى أنّ "الاقتصاد التركي يعاني من مشاكل كبيرة جداً"، مستدركاً بالتأكيد على أنّ "فشل تركيا اقتصادياً لا علاقة له بشكل كبير بالشأن الداخلي، بل له علاقة أكثر بشخصية أردوغان، فالأخير منذ أن بدأ التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار كسوريا وثم العراق ثم ليبيا، انعكس ذلك بشكل كبير على الشأن الداخلي التركي".

مردفاً: "وأظنّ أنّ نجاح بايدن كان له تأثير أكثر سلباً على الاقتصاد التركي، فنحن الآن نتحدّث عن الليرة التركية أمام الدولار 8.5 تقريباً، وربما دفعت استقالة براءت البيراق إلى قفزة صغيرة إلى 8.25، ولكن ذلك انخفاض غير مجدٍ بتاتاً، فالليرة التركية تنهار وتغرق، والأزمة التركية أكبر من أن يتمكن فرد من إصلاحها، فوقت إصلاح الاقتصاد التركي قد مر".

ديون مستحقة التسديد

ويشير أستاذ الاقتصاد الدولي في حديثه لليفانت إلى أنّ "الاقتصاد التركي يقترب بشدة من الإفلاس، لأنّ الديون الخارجية التركية كبيرة جداً، ورغم أنّ اقتصاد تركيا كبير، لكنها كانت تعتمد بالأساس على الريعية وبشكل خاص السياحة، وطبعاً السياحة توقفت في عام 2020، فهي كانت تجلب لتركيا ما يقرب من 40 مليار دولار، وهو مبلغ كبير، وأيضاً تركيا لديها أزمة طاقة، كونها لا تمتلك البترول والغاز، فتقوم باستيرادهما من الخارج، والديون الخارجية وصلت إلى قرابة 480 مليار دولار، منهم 170 مليار دولار ديون قصيرة الأجل، أي أنّ تركيا مطالبة خلال أقل من عام بتسديد ذلك المبلغ، ولكم أن تتخيلوا أنّ دولة تعاني من انهيار في سعر عملتها، وإيراداتها من النقد الأجنبي شبه متوقفة، ولديها معدل بطالة وتضخم مرتفع جداً، وفيها درجة إفلاس عالية ومطالبة بدفع 170 مليار دولار كديون خارجية قصيرة الأجل خلال أقل من عام، وهي مشكلة كبيرة جداً".

متابعاً: "قد تكون تركيا من أكثر الدول العالم معاناة من هذه النقطة، وقد تكون أول دولة لا تستطيع أن تسدد ديونها جرّاء أزمة كورونا، فصندوق النقد الدولي مراقب لتركيا وقد تصل إلى مرحلة لا تتمكن فيها من سداد ديونها او أقساط ديونها الخارجية، نتيجة عدم وجود احتياطي نقدي أجنبي أو عدم وجود تدفقات نقدية أجنبية عليها، لأنّ الاحتياطي النقدي لديها تلاشى خلال العامين الماضيين، التي أمسك فيهما براءت البيراق الوزارة".

وتطرّق العمدة إلى تقرير لـ"بلومبرج" تحدّث فيه عن 100 مليار دولار دعم لليرة التركية، قد ضاعت وتبخرت، معقباً: "إنّه مبلغ ضخم، فالاحتياطي النقدي التركي تهاوى بشكل كبير، وصافي الاحتياطي النقدي التركي لا يتجاوز الـ20 مليار دولار، وبالتالي فإنّ تركيا قد أضاعت الاحتياطي النقدي الخاص بها في سبيل السعي للحفاظ على سعر الليرة التركية، والأخيرة أصلاً عملة سيئة السمعة، وكانت دائماً تمر بأزمات في ثمانينات القرن الماضي وفي التسعينات، وفي العام 2001".

الأزمة التي جلبت أردوغان تتكرر

واستحضر العمدة "الأزمة الاقتصادية الكبرى التي واجهت تركيا في العام 2001، عندما انهار سعر الليرة التركية، بسبب رئيس الوزراء ورئيس تركيا، آنذاك، بولاند أجاويد ومسعود يلماز، إذ انخفضت بقيمة توازي تقريباً انخفاض القيمة الحاصلة في الوقت الراهن، وهي الأزمة التي أطاحت بالنظام الذي كان موجوداً وأتت بأردوغان، وهي تحصل مجدداً الآن، وعليه يعود شبح العام 2001 من جديد، بل وبأسوأ منه، لأنّه في بداية حصول أزمة 2001، تم البدء بحلها فوراً واتخاذ الإجراءات المضادة، بيد أنّ أردوغان لم يتّخذ أي إجراء قد يحلّ المشاكل الكبيرة التي تواجه تركيا.

ولخص أستاذ الاقتصاد الدولي، كريم العمدة، حديثه لليفانت في جملة، فقال مُختتماً: "عجز الموازنة وتضخم البطالة، كلها مؤشرات سلبية تواجه الاقتصاد التركي، ويمكن القول بأنّه لم يعد هناك وقت للإصلاح، وهم الآن في مرحلة إنقاذ ما يمكن إنقاذه".

برلماني مصري لـ"ليفانت": أردوغان لن يرحل سلمياً.. وأنقرة عاصمة للإرهاب

أحد عناصر الميليشيات التركية

تتوسّع دائرة منتقدي أنقرة بشكل مضطرد، بالتوازي مع انتهاجها سياسات توسعيّة في دول المنطقة، الأمر الذي يثير مخاوف تلك الدول، وتحوم الشبهات حول أنقرة في كل إشكاليّة داخليّة تقع، مع ارتباط الكثير من التنظيمات عقائدياً ومالياً بها.

مصيبة على الداخل

سياسات خلقت جواً معادياً لأنقرة في مختلف دول المنطقة، كما لم يستثنِ منها الداخل التركي نفسه، الذي أضحى يشعر يوماً بعد يوم ما آلت إليه أحوال بلادهم، وهو ما أشار إليه أحمد داوود أوغلو، زعيم حزب المستقبل في تركيا، في الحادي عشر من أكتوبر الماضي، عندما قال إنّ رئيس البلاد الحالي، رجب طيب أردوغان، وأسرته هم أكبر "مصيبة حلّت على شعبنا"، مضيفاً أنّ حرص أردوغان على البقاء في الحكم جعله لا يتردد في عقد التحالفات السياسية غير الطبيعية مبدئياً، كتحالفه مع حزب قومي وآخر يساري هما الحركة القومية بقيادة دولت بهجلي، وحزب الوطن بقيادة دوغو برينجك، موضحاً أنّ أردوغان أقام تحالفاً حتى مع انقلابيي نهاية تسعينيات القرن الماضي.

وحول ذلك، قال طارق الخولي، أمين سرّ لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب المصري، في تصريح خاص لـ"ليفانت نيوز"، إنّ "أردوغان لن يتوانى عن التحالف مع أيّ من التنظيمات الإرهابية، أو انقلابيي التسعينات"، مضيفاً: "هذا الرجل يبني أساس حكمه وتمدده باستخدام التنظيمات الإرهابية، وبالتالي فهو يستطيع أن يتحالف حتى مع الشيطان من أجل أن يحقق أهدافه المريضة".

المعارضة التركية والانتخابات

فيما دفع تدهور الأوضاع الداخلية بـ"كمال كليجدار أوغلو"، رئيس حزب الشعب الجمهوري وزعيم المعارضة في تركيا، في العاشر من أكتوبر، إلى توجيهه الدعوة للحكومة بغية تنظيم انتخابات برلمانيّة ورئاسية مبكرة، بالقول: "خلاص هذا البلد هو الذهاب إلى الانتخابات في أسرع وقت ممكن، لمن أقول هذا؟ أقول للسيد بهجلي، إذا كنت تحب هذا البلد تعال صباح الغد وقل لأردوغان: أخي كفى كفى".

دعوة لم يستجب لها حليف أردوغان، بهجلي، ولا الرئيس التركي، وهو ما كان متوقعاً بالنسبة لـ"الخولي" الذي قال لـليفانت: "في اعتقادي إنّ حكم أردوغان لن ينتهي بشكل سلس، ولن يسلم السلطة بشكل ديمقراطي، ولن يحتكم إلى انتخابات مبكرة، ولن يتوانى عن الاستمرار في ممارساته الديكتاتورية والاستبدادية التي عصفت بالقضاء وبالصحافة وبالبرلمان، وبكل المؤسسات التركية وبكل رأي مخالف".

متابعاً: "حكم أردوغان على وشك أن ينتهي، ولن ينتهي بشكل سلمي ولن ينتهي باحتكام للآليات الديمقراطية، لكنه لن يتمكن من أن يهرب من دفع ثمن باهظ لما ارتكبه من حماقات وجرائم، وفي اعتقادي إنّها جرائم ضد الإنسانية وسيدفع ثمنها في القريب العاجل"، مستطرداً: "نظام أردوغان على المحك، وعلى وشك أن ينهار، لأنّه تسبّب في عزلة دولية، ومتاعب اقتصادية كبرى للداخل التركي، وأعتقد أنّ الاتراك سيدفعون ثمناً كبيراً وباهظاً لإسقاط أردوغان، فقد سعى لتدعيم نظامه حكمه بالإرهابيين، وأنشأ المليشيات التي يستطيع من خلالها أن يقمع شعبه، وأن يواجه حتى مؤسساته النظامية بمليشيات إرهابية، وقد عصف بكل الآليات الديمقراطية التي يمكن أن يحتكم لها الشعب، وهو الآن يدير البلاد بشكل ديكتاتوري مستبد وواضح للجميع".

ادّعاءات الوصاية على المسلمين

وفي الوقت الذي يدّعي فيه الرئيس التركي دفاعه عن المسلمين في العالم، بجانب تحريضه على فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية بذريعة الدفاع عن المسلمين، اتّهم رئيس حزب المستقبل التركي، أحمد داود أوغلو، منتصف أكتوبر الماضي، كلاً من حزب العدالة والتنمية وحليفه حزب الحركة القومية، ببيع قضية الأتراك الأويغور المسلمين في الصين، ووصف التحالف الحاكم بـ"أسير الصين"، متسائلاً عن سبب التزام الصمت تجاه ممارسات الصين، بالقول: "ما المصلحة الاقتصادية التي التزمتم من أجلها الصمت على ممارسات الصين؟ أليس العالم أكبر من خمس دول كما تقولون؟ يبدو أنّكم نسيتم أنّ الصين إحدى القوى الخمس هذه".

وأشار داود أوغلو إلى "الضعف والعبودية وانعدام الكرامة التي يبديها كل من أردوغان، الذي كان يعتبر صوت المظلومين، ودولت بهجلي، حامي الأتراك في الخارج"، متوجهاً بالسؤال للحزب الحاكم: "ما الثمن الذي قبضتموه نظير بيعكم تركستان الشرقية؟ فلتخبرونا، ما هي قيمة الأويغور وفق حسابكم يا ترى".

اتهامات علّق عليها طارق الخولي لـليفانت بالقول: "ادّعاء أردوغان دائماً أنّه مدافع عن المسلمين في أنحاء العالم، أو في أنحاء المنطقة هو أكذوبة كبرى، أردوغان هو أكثر من جنى على المسلمين، وتسبب في مقتل الآلاف من الأبرياء في هذه المنطقة، بدعم المرتزقة والإرهابيين واللعب بالتنظيمات الإرهابية واستخدامها في تدمير الدول، لتحقيق هدفه المريض في السيطرة على المنطقة".

سياسة خارجيّة فاقدة للصلاحيّة

أما خارجياً، فحدّث ولا حرج، من سوريا إلى ليبيا إلى أذربيجان وأرمينيا، مع التدخلات في اليمن ومصر والسعودية والإمارات وقبرص واليونان وفرنسا والنمسا، وغيرها، وقد أقرّ الرئيس التركي، في الثالث من أكتوبر الماضي بـ"تصدير الإرهابيين" إلى دول عدّة، وصرّح بالقول: "نكافح ليلًا ونهاراً حتى تتبوّأ بلادنا المكان الذي تستحقّه في النظام العالمي، ونقف بجوار المقهورين في كل مكان من سوريا إلى ليبيا ومن شرق المتوسط إلى القوقاز".

وهو ما عقّب عليه الخولي بالقول: "بالتأكيد إنّ تصريحات أردوغان عندما وصف الإرهابيين بالمقهورين، هي دليل دامغ على تورّطه في دعم الإرهاب والتنظيمات الإرهابية في المنطقة، ولا يخفى على أحد أنّ هناك تسريبات استخباراتية من هنا وهناك، وأخرى كانت انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي للطائرات التي تحمل الإرهابيين نحو مناطق التوتر، التي يحاول إشعال الأوضاع فيها، فأردوغان هو الراعي الرسمي للإرهاب، وتحوّلت العاصمة أنقرة إلى عاصمة الإرهاب الكبرى، في المنطقة".

لكن تلك السياسات وصلت إلى حدّها الأقصى كما يبدو، وهو ما ذهب إليه تقرير لشبكة "سي إن إن" الأمريكية، في الحادي عشر من أكتوبر، عندما قال إنّ السياسة الخارجية لأردوغان شارفت على الوصول إلى طريق مسدود، مرجعاً النتيجة لمواصلة تدهور الاقتصاد، والعزلة الدولية التي تعانيها أنقرة بسبب تلك السياسة، مستدركاً بالإشارة إلى أنّه لم يبقَ لأردوغان في الوقت الراهن، سوى بعض الحلفاء في قطر والصومال وحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، بالتزامن مع تنامي الاستياء تجاهه في غالبية الدول العربية والإسلامية والأوروبية.

فيما قال أمين سرّ لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب المصري، إنّ "أردوغان له هدف استعماري توسعي، يحاول من خلاله أن يبني إمبراطورية عثمانية جديدة، وأن يتحوّل إلى إمبراطور عثماني يسيطر على هذه المنطقة، سواء أكان بقوات جيش نظامية مباشرة أو تدخل عسكري مباشر، وهو الآن ما يحدث في عدد من دول المنطقة أو عن طريق استخدام المرتزقة الذين يتم تدريبهم على الأراضي التركية، ويتم دعمهم مالياً ولوجستياً بكافة الطرق وبشكل مستمر، بهدف تدمير بعض دول المنطقة، وتحويلها إلى حالة من الصراع الداخلي، ليجعلها في حالة ضعف يمكن من خلالها السيطرة على هذه الدول".

متابعاً: "لن يمرّ أردوغان بجرائمه، وهذه الجرائم ارتكبت في حقّ الآلاف من الأبرياء في سوريا وفي ليبيا، والأرمن وغيرها من البلدان، وهي جرائم لا تسقط بالتقادم، وأردوغان سيحاسب يوماً ما وسيدفع الثمن".

الإسلام السياسي يحتمي بالمسلمين.. ومُواجهتهم لفرنسا تكشف (عورتهم) بسوريا

لعلّ غالبية المتابعين قد استمعوا إلى حديث الرئيس الفرنسي الأخير عبر إحدى القنوات القطرية، والتي أكد فيها أنّ الجانب الفرنسي "لا يعادي الدين الإسلامي"، لكنه لفت إلى أنّه لن يسمح للإسلام السياسي بأخذ جزء من المسلمين الفرنسيين كرهائن حتى يضحوا منفصلين عن المجتمع الفرنسي انفصالاً أخلاقياً واجتماعياً، فيكونون في فرنسا "جسداً"، لكنهم راغبون بتطبيق شرائع متعارضة مع القانون الفرنسي "روحاً"، مشدّداً أنّه لا يتبنى الرسوم المسيئة لرسول الإسلام، لكنه يتبنى حق الفرنسيين في التعبير عن آرائهم، والتي تطاله شخصياً كما تطال باقي الأديان.
الإسلام السياسي

فرنسا تُقرّر المُواجهة

ومنه، بدأت فرنسا منذ بعض الوقت بعمليات استئصال "الانفصالية الإسلامية" عن باقي مكونات المجتمع الفرنسي، ففي منتصف أكتوبر الماضي، طالب وزير الداخلية الفرنسي، جيرالد درمنان، بطرد 231 أجنبياً متطرّفاً من البلاد، بجانب إغلاق 12 داراً للعبادة تشجع على التطرف في سبتمبر، بينها مسجد غير معلن، ومدرسة خاصة، ومركز ثقافي وخمسة محلات، معلناً كذلك إغلاق 73 مكاناً يشتبه في انتهاجها التطرّف في فرنسا، منذ مطلع العام.

ثم جاءت حادثة مقتل صموئيل باتي، في السادس عشر من أكتوبر، إذ قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مساءها، إنّ المعلم الذي قطع رأسه كان ضحية "إرهابي إسلامي بامتياز"، وأضاف الرئيس الفرنسي أنّ الإرهابي أراد مهاجمة الجمهورية، وضرب حرية التعبير، وتابع قائلاً: "تعرّض أحد مواطنينا للقتل اليوم لأنّه تعلم حرية التعبير، والحرية في الإيمان وعدم الإيمان"، مشدداً على "أنّ الإرهاب لن يقسم فرنسا، وأن التكفير لن يفوز"، داعياً الأمة للوحدة، وهو يعني بذلك الأمة الفرنسية التي تتضمن المسلمين أنفسهم.

إدراك إسلامي لخطورة الإسلام السياسي

لم تؤثر حادثة باتي وحديث ماكرون إلا على قلة قليلة من المسلمين، ممن يخلطون بين هدف فرنسا في مواجهة الإسلام السياسي، ولا يستطيعون التمييز بينه وبين الإسلام الشعبي، الذي لا يتدخل في السياسة ولا يسعى لأن يضحى أصحاب العمائم متحكمين بقرار الدول، كما في إيران ودول أخرى تتحكم فيها تنظيمات الإسلامي السياسي كتركيا، التي لا يمكن إنكار دورها التحريضي على فرنسا، من خلال تحريف أحاديث ماكرون وتصويرها على أنّها عداء للإسلام والمسلمين.

إذ سعت تنظيمات الإسلام السياسي للاحتماء بالمسلمين خلال المواجهة مع فرنسا، عبر خلط الأوراق وتحويل حملات مقاطعة البضائع التركية التي تنتهج سياسات عدائية لشعوب المنطقة إلى مقاطعة البضائع الفرنسية، برفع شعارات دوافعها مزيفة، كشعار "إلا رسول الله"، الذي جاء لدغدغة مشاعر المسلمين ودفعهم للظهور وكأنّهم مناصرون لتنظيمات الإسلام السياسي.

لكن الدول الإسلامية تدرك أكثر من غيرها خطورة تنظيمات الإسلام السياسي الساعي لهيمنة العثمانية من جديد، وعليه كانت المملكة العربية السعودية، سباقة في إدانة مقتل مدرس التاريخ في ضواحي باريس، حيث أعربت الخارجية السعودية، بتاريخ السابع عشر من أكتوبر، عن "إدانة المملكة واستنكارها الشديدين لعملية الطعن الإرهابية التي وقعت بإحدى ضواحي العاصمة الفرنسية باريس، وأودت بحياة مواطن فرنسي"، معبرةً عن تضامن المملكة مع فرنسا "جرّاء هذه الجريمة النكراء، مقدمة العزاء والمواساة لذوي الضحية وللحكومة والشعب الفرنسي الصديق"، مع التأكيد على "موقف المملكة الرافض للعنف والتطرّف والإرهاب بجميع أشكاله وصوره ودوافعه"، كما جددت دعوتها لاحترام الرموز الدينية والابتعاد عن إثارة الكراهية بالإساءة للأديان.

كما استنكرت الحكومة المصرية جريمة قتل المدرس، وأعربت الخارجية في بيان عن "بالغ إدانتها للحادث الإرهابي"، وتقدمت بخالص التعازي إلى أسرة الضحية والحكومة والشعب الفرنسيين، مؤكدةً على "وقوف مصر مع فرنسا في ذلك الظرف الأليم والتضامن من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرّف بكافة أشكالها وصورها".

المُحرّض على الإرهاب

ويدرك الفرنسيون أنّ تنظيمات الإسلام السياسي والدول التي تدعمه، وعلى رأسها تركيا، قد كانت المحرّض الأساس لحملات التشويه والتضليل، وبالتالي شجعت على الهجمات التي نفذها شبان غُرّر بهم نتيجة خطاب الكراهية المُنبعث من أنقرة، وهو ما أشار إليه رئيس الأركان الفرنسي السابق، الجنرال بيار دوفيليه، في الرابع والعشرين من أكتوبر، عندما قال إنّ تركيا لم تعد دولة علمانية، وإنّه لا بد من التصدّي لسياسات زعيمها رجب طيب أردوغان "الطامح لاستعادة عظمة الدولة العثمانية"، مضيفاً: "تركيا أردوغان الآن، حسب تصريحاته هو نفسه، تتمسك باستراتيجية إعادة الدولة العثمانية، وتجسد تركيا هذا البيان بتحركات، مثل إبادة الأكراد في سوريا أو ما تقوم به في إقليم قره باغ".

وتابع دوفيليه: "في يوم من الأيام، يجب على المجتمع الدولي، وفرنسا على وجه الخصوص، وضع حدّ لهذا، لا يمكننا أن نوافق على أن تواصل دولة كتركيا التي لم تكتمل بعد مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي رسمياً، التمسك بمثل هذا الخطاب والإجراءات وهي عضو في الناتو"، مُشيراً إلى أنّ "تركيا من بين الذين دعموا (الإسلاميين)"، قائلاً: "لقد موّلت بعض هذه الحركات، وهذا أمر معروف، أعتقد أنّ تركيا لم تعد دولة علمانية، فمن الواضح أنّها دولة إسلامية، بل وليست بعيدة عن الإسلاميين، وهذا من دواعي قلقي الخاص".

كشف المستور في سوريا

حديثٌ هامٌ للغاية، فهو قد جاء عقب ثلاثة أيام من معلومات أفاد بها مصدر مطلع على قضية مقتل معلم في فرنسا بقطع رأسه، حيث قالت صحيفة "لو باريزيان"، في الثاني والعشرين من أكتوبر، إنّ الشخص الذي يشتبه بأنّ القاتل أنزوروف كان على اتصال به موجود في إدلب، وذلك بناء على عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص به، ومن المعروف أنّ إدلب هي منطقة نفوذ تركية في شمال غرب سوريا، على الرغم مما تدّعيه من تحكم تنظيم جبهة النصرة الإرهابي في المنطقة، لكن الجيش التركي يتعايش بسلام مع ذلك التنظيم، وهو أمر لن يكون بمقدور أي جيش آخر في العالم القيام به، ما يشير لمتانة العلاقات التي تربط الطرفين رغم ادعاءات العداء الظاهرية.

وما يشير أكثر إلى علاقة تركيا بأحداث فرنسا، المظاهرات التي خرجت في مناطق تستولي عليها أنقرة عسكرياً بجانب مليشيات ما يعرف بـ"الجيش الوطني السوري"، وهو ما حصل في الخامس والعشرين من أكتوبر، عندما رفع متظاهرون في مدينة "رأس العين" شرقي الفرات، علمي تنظيمي "داعش" و"النصرة" أثناء مسيرة منددة بفرنسا وماكرون، وتكرر الفعل نفسه في "عفرين"، في أقصى الشمال الغربي من سوريا، وكلتا المنطقتين هُجّر منها سكانها الأصليون الكُرد، لصالح مليشيات أنقرة ومناصريها.

ويوماً بعد يوم، يتبين للعالم خطورة التنظيمات المستترة بالدين، والتي باتت معروفة بـ"الإسلام السياسي" ويتبوّأ تنظيم الإخوان المسلمين صدارته، إذ يسعى إلى الحكم باسم الله، وينطلق من مفاهيمه الشعبوية عن أحقيته بذلك، بناءً على تفاضلات مقيتة لا علاقة لهم بالعلم والمعرفة ومقدار التقدّم الثقافي، فتبرر لنفسها القتل والتنكيل للآخر المختلف، دينياً أو طائفياً أو عرقياً، من خلال وصمه الفوري بالكفر والشرك أو غيرها من التلفيقات.

تلفيقات هدفها الأول تسويغ عمليات سفك الدماء للقضاء على منافسيها، والتفرّد بالحكم، انطلاقاً من قواعد يقوم المُنظرون لتلك التنظيمات برسمها لاتباعهم ومريديهم، من قبيل أنّ الأرض تركة الله لهم، وأنّهم وحدهم من يجب أن يتنعموا بخيراتها، مُنصبين بذلك أنفسهم وكلاء لـ"الله" على الأرض، وهي وكالة لم يعد للأرض من قدرة على تحملها، وقد أثبتت للقاصي والداني زيفها وبطلانها، والدليل ما جرى ويجري في سوريا وليبيا والعراق وأذربيجان وغيرها.

الانسحاب الأمريكي.. هل يعود التطرف والإرهاب من جديد؟

مرهف دويدري

الولايات المتحدة حسمت أمرها تماماً بموضوع خفض عديد قواتها في الخارج، سواء أتعلق الأمر بالعراق أو بأفغانستان، وذلك بناءً على قرارات قد تصدر من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً من الكونغرس، لتقليص النفقات وضغطها إلى حد كبير بالنسبة للمؤسسة العسكرية والقوات الأمريكية المتواجدة خارج البلاد، لأن ذلك الأمر يستنزف القدرة الاقتصادية لواشنطن بشكل كبير، ومن ناحية أخرى تعمل وزارة الدفاع (البنتاغون) على خفض عدد العسكريين في أفغانستان، إلى أقل من خمسة آلاف جندي، على خلفية محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية، بالإضافة للمحادثات العراقية الأمريكية لسحب القوات الأجنبية من العراق.

وتأتي هذه الخطوات الأمريكية في إطار إعادة ترتيب الملفات السياسية وأدوار واشنطن فيها، فيبدو أن الإدارة الأمريكية تودّ التخلص تدريجياً من هذا الوجود العسكري في عديد المناطق الساخنة وبؤر التوتر بالنظر إلى أن انعكاساته السلبية كانت أكثر بكثير من منافعه على الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للكلفة المالية الباهظة التي تتكبدها الولايات المتحدة في ظل أزمة اقتصادية خانقة، بسبب انتشار فايروس كورونا وتأثيراته على الاقتصاد العالمي.

في المقابل حذّر الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، من أن تصبح أفغانستان "مرة أخرى ملاذاً آمناً للمنظمات الإرهابية الدولية، التي تسعى لإلحاق الأذى بالدول الغربية إذا غادرت القوات الأجنبية بشكل مفاجئ"، مشدداً: "نحن في أفغانستان، منذ ما يقرب من 20 عاماً، ولا يريد أي حليف في الناتو البقاء لفترة أطول من اللازم، لكن في الوقت ذاته، قد يكون ثمن المغادرة مبكراً جداً أو بطريقة غير منسقة مرتفعاً للغاية".

الانسحاب الأمريكي.. تكتيكي أم حقيقي؟

في 5 يناير/كانون الثاني 2020، صوّت مجلس النواب العراقي على إلزام الحكومة العراقية بالعمل على إنهاء وجود جميع القوات الأجنبية على الأراضي العراقية، ولم يكن من الواضح ما إذا كان القرار ملزماً ولم يتم تحديد جدول زمني للانسحاب، وفقاً لرسالة بعث بها قائد أمريكي رفيع المستوى إلى مسؤولين عراقيين في 6 يناير/كانون الثاني 2020، إن الولايات المتحدة قد تستعد لسحب قواتها، ولكن بعد فترة من الوقت قال رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارك ميلي. ، أنه كان مشروع وتم إرساله بالخطأ.

وحول ما إذا كان هذا الانسحاب حقيقياً أم أنه مجرد بروباغندا تكتيكية كعادة الولايات المتحدة في قيادة الحرب النفسية يقول الدكتور "جاسم محمد" رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب لـ"ليفانت": الانسحاب الأمريكي هذه المرة، هو بسبب وعود انتخابية قدمها ترمب لناخبيه خلال حملته الانتخابية، وأنا استبعد أن يكون الانسحاب تكتيكياً، على الرغم من أنه احتمال قائم بطبيعة الحال"، مؤكداً أن "ترمب استخدم هذه الانسحابات أكثر من مرة، واعاد انتشار القوات الأمريكية في عدة قواعد، منها قاعدة عين الأسد والقيارة، وقواعد أخرى، ولكن من المرجح أن هذا الانسحاب حقيقي وإيفاء لوعوده الانتخابية".

الانسحاب الأمريكي.. هل تنفست التنظيمات المتطرفة الصعداء؟

يخشى حلف الناتو من أن يؤدي انسحاب الولايات المتحدة إلى انسحاب الدول الأخرى في التحالف، نظراً لاعتمادها على القدرات اللوجستية للولايات المتحدة بشكل كبير، فيما حذّر زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ الأميركي، السناتور ميتش ماكونيل، حليفه الرئيس دونالد ترامب، من الانسحاب السريع، معتبراً أن من شأن هذا الإجراء أن يهدي الحركات المتشددة "نصراً دعائياً عظيماً"، وإن "عواقب انسحاب أميركي سابق لأوانه قد تكون أسوأ حتى من انسحاب (الرئيس الأميركي السابق)، باراك أوباما، من العراق في 2011، والذي أدى إلى صعود تنظيم داعش".

ويشير الدكتور جاسم محمد في تصريحاته لـ"ليفانت": القوات الأمريكية تقدم للقوات العراقية المعلومات الاستخبارية والدعم اللوجستي والغطاء الجوي، وجهاز مكافحة الإرهاب والجيش العراقي قادر على تنفيذ عمليات مكافحة التطرف والإرهاب، وبشكل خاص ضد داعش"، ويرى محمد، أن "هذه الجهود تحتاج إلى الغطاء الجوي والمعلومات التي تحصل عليها القوات الأمريكية، وبلا شك الانسحاب يترك فراغ ميداني وعسكري في جهود مكافحة الإرهاب في العراق".

أنا بالنسبة لأفغانستان، التي كانت تحت حكم طالبان في فترة التسعينيات، ملاذاً آمنا للحركات المتشددة وزعمائها البارزين، وأهمهم زعيم تنظيم القاعدة السابق، أسامة بن لادن، وبعد هجمات القاعدة في 11 سبتمبر عام 2001، أطاحت الضربات الجوية الأميركية الحركة من السلطة، حيث يرى خبير عسكري أمريكي "استبعد أن يؤدي سحب إضافي

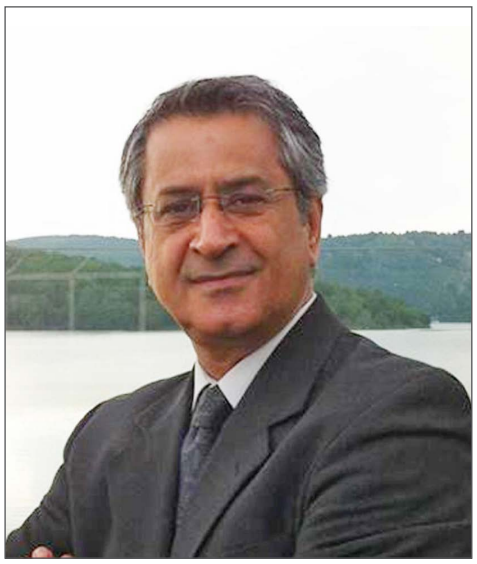

الدكتور جاسم محمد

للجنود من هناك إلى أي تداعيات سلبية".

فيما يرى رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب: "التنظيمات المتطرفة في أفغانستان لها خصوصية وبشكل خاص القاعدة بقيادة بن لادن والظواهري، اللذين قدما البيعة لزعيم طالبان الملا عمر، ولذلك طالبان وأفغانستان لها رمزية عند التنظيمات القاعدية أكثر من العراق، بالرغم من أن العراق كان نقطة انطلاق تنظيم داعش، ولعل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان لا شك يشجع التنظيمات المتطرفة فيها على تعزيز قوتها وإعادة نشاطها.

هل مازالت العراق وأفغانستان ملاذات آمنة للتطرف؟

بعد إعلان بغداد وواشنطن، هزيمة التنظيم في أواخر عام 2017، استمرت القوات الأميركية وقوات التحالف الأخرى في عملها بتدريب القوات المحلية وتنفيذ ضربات جوية وعمليات مراقبة بطائرات من دون طيار لمنع عودة عناصر التنظيم، وبحلول أواخر عام 2018، كان هناك ما يقدر بنحو 5200 جندي أميركي في العراق، وكانوا يشكلون الجزء الأكبر من قوات التحالف البالغ عددها آنذاك 7500، وأشار مسؤول في البنتاغون، إن القوات الأميركية لديها القوات الخاصة التي تستطيع منع عودة داعش، مؤكداً أن القوات الأمريكية قامت بجهود كللت بالنجاح خلال السنوات الماضية، بعد إعلان هزيمة التنظيم.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور "جاسم محمد" رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب لـ"ليفانت": "تنظيم داعش حالياً ضعيف في العراق، وموضوع حصول التنظيم على ملاذات آمنة بالانسحاب الأمريكي، هذا يعتمد على قدرة الحكومة العراقية، وقوات سوريا الديمقراطية، من الحد من تنقلات داعش بين العراق وسوريا، وسياسيات العراق المستقبلية في إعادة بناء البنى التحية ومحاربة التطرف ودفع التنمية و تحسين الاقتصاد، هذه العوامل من تقرر إعادة ظهور داعش من عدمه"، مشدداً على أن "المنطقة الغربية باتت بيئة طاردة للتنظيمات الإرهابية ولم تعد ملاذ آمن لداعش، وحالياً هناك ملاذات آمنة على أطراف المدن وهي ملاذات صغيرة جداً لا تأثير حقيقي لها".

جو بايدن وكمالا هاريس

أرض ميعاد أوباما.. اعترافات متأخرة لأخطاء دمّرت الشرق

اوباما في المكتب البيضوي

حققت مذكرات «أرض الميعاد» للرئيس الأمريكي الرابع والأربعون باراك أوباما، المؤلفة من جزأين، مبيعات وصلت إلى نحو 890 ألف نسخة في الولايات المتحدة وكندا خلال أول 24 ساعة من طرحها في الأسواق، وهو رقم قياسي لدار نشر «بينغوين راندام هاوس»، ومن المتوقع أن تحتل «أرض الميعاد» مرتبة المذكرات الرئاسية الأكثر مبيعاً في التاريخ.

حيث تضمنت صفحات الكتاب الكثير من الآراء الشخصية حول السياسة الخارجية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، إلى جانب أحداث الربيع العربي، وحديث عن الأنظمة العربية وبعض الشخصيات السياسية البارزة في المنطقة، ويسترجع أوباما في كتابه ذكريات رحلاته في شتى أرجاء العالم، باعتباره رئيس الولايات المتحدة ولقاءاته مع زعماء العالم.

وسطر "أرض الميعاد" في سبعمائة صفحة ويضم العديد من الذكريات واللقاءات والأحداث، أثناء تولي أوباما مقاليد البلاد، وتتمتع الصفحات الـ 200 الأولى من الكتاب بسيرة ذاتية، ورحلة أوباما في عالم السياسة، و انتخابه لمجلس الشيوخ الأمريكي، مرورًا بتفاصيل زواجه ودراسته في الجامعة.

تناول كتاب "أرض الميعاد"، أحداثا هامة للغاية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية منها أحداث الربيع العربي ومقتل أسامة بن لادن والاتفاق النووي الإيراني، كما تضمن كتاب أوباما قراراته حول ثورات الربيع العربي، قائلًا إنه ما زال يخشى أن الضغوط التي مارسها خلال الربيع العربي، لم تكن دائما موضوعية، وفيما يبدو أن أوباما نشر الكتاب في توقيت دقيق تماماً، وكأنه يوجه رسائل مباشرة لجو بايدن في سعي ليعتمد الأخير استراتيجيته السابقة.

الربيع العربي كما يراه أوباما في كتابه

يتحدث أوباما في كتابه "أرض الميعاد" عن اشتعال شرارة الربيع العربي في تونس بإضرام محمد البوعزيزي النار في نفسه خارج إحدى المباني الحكومية، وكيف كانت تلك النار هي الحجر الذي حرك البحيرة الراكدة، إذ توالت الأحداث بعد ذلك باندلاع التظاهرات في الدول العربية الواحدة تلو الأخرى.

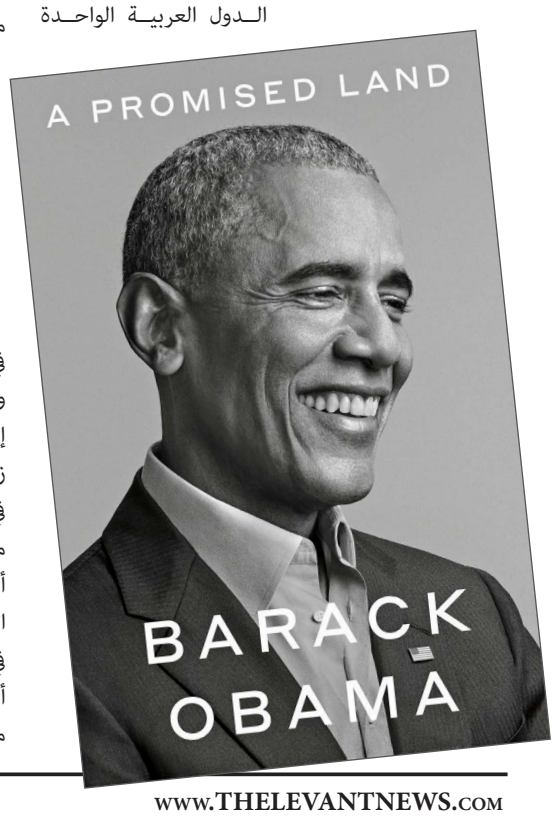

مؤكداً أنه بعد التحركات القوية للتونسيين الذين نجحوا في الإطاحة بدكتاتور، بدا أن السكان في جميع أنحاء البلاد الغليان، يحملهم الأمل في تغيير حقيقي. كان الوضع معقدًا، والنتيجة غير مؤكدة. أخيرًا، قررنا إضافة جملة بسيطة ومباشرة إلى خطابي: "الليلة، أريد أن أقولها بوضوح: تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الشعب التونسي وتدعم تطلعات جميع الشعوب إلى الديمقراطية".

عن ذلك يقول أوباما أن الإدارة الأمريكية قد وجدت نفسها فجأة مضطرة لاتخاذ قرار، إما مساندة حليف قوى موثوق به، وبالتالي مساندة القمع، أو الوقوف إلى جانب الشعوب التي تسعى إلى التغيير وتتطلع إلى الديمقراطية. وفي الوقت الذي كان فيه مبارك معزولًا عما يحدث في الشارع المصري داخل قصره العاجي، خرج الشباب الثائرون إلى ميدان التحرير مطالبين بالحرية والكرامة وفرصة لحياة كريمة.

ويتحدث أوباما في كتابه، عن الرئيس المصري حسني مبارك مقارنة بالرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، الذي قاد انقلابًا عسكريًا في الخمسينات لتتحول الدولة بعدها من الملكية إلى الجمهورية، وعلى الرغم من قضائه على بقايا الحكم الاستعماري البريطاني والنظام الإقطاعي المصري، فإن أوباما يرى أنه أسس خلال سنوات حكمه لعصرٍ من القمع والاستبداد لكل من عارضه، وأن باقي الحكام العرب حذوا حذوه للحفاظ على سلطتهم، مثل حافظ الأسد في سوريا وصدام حسين في العراق ومعمر القذافي في ليبيا، ورغم ذلك كان قمعهم قائمًا على الفساد والمحسوبية -بحسب الرئيس الأمريكي السابق- ويفتقر إلى حنكة جمال عبد الناصر الذي نجح في اقتناص زعامة شعبية في الوطن العربي بأكمله.

في ذلك الوقت حرص الرئيس الأمريكي على التواصل مع رجال الجيش والمخابرات المصرية لطمأنتهم من أن التعاون المصري – الأمريكي والمساعدات الدورية التي تصل للدولة المصرية غير مرتبطة بوجود مبارك في الحكم، حيث وصلت الرسالة بنجاح وفي غضون أسبوع واحد أعلن نائب الرئيس، عمر سليمان، تنحي مبارك عن الحكم، لتعيش مصر لحظة تاريخية على حد تعبير أوباما.

كانت النتيجة المباشرة لسقوط الرئيس المصري أن اتخذت العديد من الدول العربية بعض الإجراءات الإصلاحية في محاولة لتجنب مصيره، فقامت الجزائر بإلغاء قانون الطوارئ المطبق منذ 19 عامًا، كما أجرى ملك المغرب محمد السادس عدة إصلاحات دستورية عززت من قوة البرلمان المنتخب في البلاد، وحذا ملك الأردن عبد الله الثاني بن الحسين حذوهم، حيث يشير أوباما إلى أن سياسة الولايات المتحدة خلال أحداث الربيع العربي قد تبدو متناقضة لغير المطلع على حقيقة الأمور، خاصةً بعدما فشلت الإدارة الأمريكية في احتواء الأمر بسوريا والبحرين.

ولكن أحداث ما وراء الكواليس كانت مختلفة، إذ لم يكن لأمريكا نفوذ في سوريا مثل نفوذها في مصر، لأن سوريا خصمٌ قديم للولايات المتحدة في المنطقة ومتحالفة مع إيران وروسيا. جاءت النتيجة بأن أصبحت الإدانة الأمريكية لنظام بشار الأسد وفرض الحظر الأمريكي لم يكن لهم أي تأثير حقيقي على أرض الواقع، لاعتماد سوريا على النفوذ الروسي لتجنب فرض عقوبات دولية في مجلس الأمن.

بسبب القضية الفلسطينية.. أيباك تشتبه به على أنه رجل بولاءات متعددة

يشير الرئيس السابق للولايات المتحدة إلى أنه واجه منذ توليه السلطة الملف الشائك لـ"القضية الفلسطينية". إذ كان عليه أن يحمي حق "الشعب اليهودي"، خاصةً وأن إسرائيل كانت منذ الحرب الباردة حليفة أمريكا، والراعي الرسمي لسياساتها داخل الشرق الأوسط، إلا أنه رغم ذلك لم يستطع أن يتغاضى عن منع الفلسطينيين من حق تقرير المصير، والمبادئ الأساسية للحياة التي تمتع بها حتى مواطنو الدول غير الديمقراطية.

وفي كتابه انتقد أوباما لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية "أيباك"، والتي عملت على ضمان تقديم الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل واشتهرت بسيطرتها على أعضاء الكونجرس الأمريكي. وقال إن نفوذ أيباك يمكن أن يطول كل سياسي في واشنطن حتى هو نفسه.

ويذكر أوباما أن تعاطفه مع الفلسطينيين، والصداقة التي جمعته بأشخاص معادين للسياسة الإسرائيلية، إلى جانب كونه مواطنًا أسود البشرة باسم مسلم، كل هذا جعل أيباك تشتبه به على أنه رجل بولاءات متعددة.

ويذكر أوباما أن موقف نتنياهو كان سلبيًا وحادًا من مقترح أوباما بتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلّة، خطوةً أولى للسلام. وهاجم حلفاء نتنياهو في واشنطن مقترح أوباما واتهموه بمحاولة إضعاف التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وذلك بالتركيز على المستوطنات بدلًا من التركيز على «العنف الفلسطيني» الذي رآه الإسرائيليون العائق الأساسي أمام عملية السلام.

أوباما: بايدن كان يعارض عملية اغتيال بن لادن

يقول الرئيس الأسبق أوباما في كتابه "أرض الميعاد"، أن جو بايدن، نائب الرئيس في فترة باراك أوباما، والرئيس المنتخب حالياً، عارض العملية العسكرية التي شنتها قوات خاصة أمريكية سنة 2011 في باكستان وأدت إلى مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن. في هذا الإطار، كتب أوباما "عارض بايدن شنّ الغارة بسبب العواقب الكبيرة في حال فشلها؛ مشيراً إلى أنه ينبغي تأجيل اتخاذ القرار حتى تتأكد الاستخبارات تماماً من وجود بن لادن في المكان".

وكان بايدن قد وجّه انتقادات مماثلة قبل ذلك، خلال حملة أوباما لنيل ترشيح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، حيث أكد الرئيس السابق حينها أنه إذا استطاع تحديد مكان بن لادن داخل الأراضي الباكستانية، وكانت الحكومة الباكستانية "غير راغبة أو غير قادرة على القبض عليه أو قتله"، فعندئذ كان سيُقدم على العملية. وتابع أوباما: "لقد أدى تصريحي آنذاك إلى ردود فعل غاضبة من الحزبين، حيث اعتبر كل من جو بايدن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، والمرشح الجمهوري للرئاسة جون ماكين، أنني لست جاهزاً لأن أكون رئيساً".

السياسي الألماني حسين خضر:

أوروبا بدأت تستوعب حقيقة جماعة الإخوان ونعتبرهم أخطر من داعش

رشا عمار

توقع السياسي الألماني من أصل مصري، حسين خضر، أن تسارع الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات حاسمة على تركيا، خاصة بعد زيادة التحركات الأحاديّة والاستفزازيّة في منطقة شرق المتوسط، مما يزيد القلاقل والتوترات في المنطقة.

وتحدّث "خضر" في حوار مطوّل مع "ليفانت" حول مستقبل تيارات الإسلام السياسي والإجراءات المرتقبة ضدها بعد تزايد وتيرة الإرهاب الإسلامي في أوروبا، مؤكدا أنّ تركيا دعمت أذرعها للتحرّك خاصة في فرنسا، ردّاً على تصريحات الرئيس الفرنسي بشأن تحركات أردوغان الاستفزازيّة في منطقة الشرق الأوسط.

■ بداية.. كيف ترى تصعيد الهجمات الإرهابيّة مؤخراً في فرنسا.. وهل يرتبط ذلك بالعلاقات المتوترة بين الرئيسين الفرنسي والتركي؟

• بالطبع تزايد الهجمات الإرهابية في أوروبا مؤخراً، هو أمر مثير للقلق ويستدعي ضرورة التحرّك على عدّة مستويات أمنية وقانونية وفكرية لمواجهته والتصدّي له بكافة الطرق، حتّى لا تقع البلاد فريسة لقوى التطرّف والإرهاب، أما بالنسبة للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، فهو لديه موقف "عدواني" تجاه شركاء الناتو، وكلنا يأمل في أن "تهدأ" الأمور، حيث يجب على الرئيس التركي احترام فرنسا والاتحاد الأوروبي وقيمهما، بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي لأردوغان "الكذب أو التعبير عن أي إهانات، تركيا لديها موقف عدواني تجاه حلفائها في الناتو، وننتقد تصرفات الحكومة في سوريا وليبيا والبحر المتوسط، وبالمناسبة أعمل بالتنسيق مع كثير من القيادات الشبابية على تقديم شكوى إلى الجنائية الدولية والاتحاد والبرلماني الأوروبي، تفضح دور أردوغان في ليبيا والمنطقة العربية، وتورّطه في أعمال تخالف القوانين الدولية.

■ ولماذا تسعى تركيا لخلق صراعات دائمة مع دول الاتحاد الأوروبي في حين أنّها تقاتل من أجل الانضمام إليه؟

• سياسة الرئيس التركي مضطربة وغير متزنة إلى حدّ كبير، وهو يسعى لتحقيق مصالح تتعلّق بأجندته الخاصة وليس بالدولة التركية أو الشعب، وكان الخلاف بين ماكرون وأردوغان مشتعلاً منذ فترة طويلة، بسبب الموقف الغامض للرئيس التركي من ميليشيا الدولة الإسلامية الإرهابيّة "داعش" ودعم المليشيات السورية التي تدعمها أنقرة بشكل كبير لتحقيق مصالحها في الشمال السوري والاعتداءات المتكررة على السوريين، وهناك مطالب من شخصيات سياسيّة بألمانيا، بعقد محاكمة لأردوغان دولياً، بعد عدوانه الغاشم على الأكراد في شمال سوريا.

وكذلك تنتقد فرنسا بمنتهى القوة الدور التركي المشبوه في الصراع الليبي، حيث تتهم باريس أنقرة بشنّ حرب بالوكالة وتأجيج القتال بدافع المصلحة الذاتيّة بدلاً من إنهائه، هناك أيضاً تشخيص بأنّ الناتو "ميت عقلياً" في مواجهة مثل هذا الإجراء من قبل دولة عضو، علاوة على ذلك، فإنّ البحث التركي عن الغاز والموارد البترولية بشكل غير شرعي وغير قانوني في شرق المتوسط، يثير الكثير من القلاقل بينها وبين جميع دول الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها فرنسا، ثم مؤخراً القتال في جنوب القوقاز، وتورّط تركيا بشكل واضح في دعم المرتزقة والعناصر المؤدلجة لخدمة مصالحها، حيث لم تكن فرنسا الوحيدة التي تشتبه في أنّ تركيا هي من دعاة الحرب، والآن هجمات أردوغان اللفظيّة والاقتصادية، بعد حادث ذبح المدرّس صامويل باتي في فرنسا، ومن بعدها هجمات نيس، كل هذه المعطيات تشعل الصراع بشكل كبير بين البلدين وتجعل الأزمة أشدّ تعقيداً.

قطر تقوم بتمويل الجماعات الإرهابية في ألمانيا بنحو 260 مليون يورو

■ هل تستخدم تركيا أذرعها الإرهابيّة في شنّ هجمات على فرنسا تستهدف إسقاط ماكرون على إثر الأزمة؟

• تلعب السياسة الداخلية دائماً دوراً على كلا الجانبين في كل هذه الصراعات، يقوم الرئيس التركي دائماً بتغذية الخلاف بطريقة هادفة وبطريقة علنية فعالة عندما يريد صرف الانتباه عن المشاكل في الداخل أو يرى فرصة لتقديم نفسه كرجل قوي بين شعبه أو في المنطقة أو في العالم الإسلامي ككل، ربما أصبح ماكرون هدفه المفضل، أيضاً لأنّ الرئيس الفرنسي يتم استفزازه بسهولة ويرغب أيضاً في تقديم بلاده كدولة قوية من حيث السياسة الخارجية، بينما يواجه بالتأكيد مشاكل داخلية، ومع ذلك، يُظهر تبادل الضربات الحالي أنّ الزعيمين العالمين مختلفان في نواح كثيرة. إنّ الطريقة التي يهاجم بها الرئيس التركي رئيس الدولة -التي يُفترض أنّها شريك صديق للناتو، حتى إنّه يهينه شخصياً- واضحة للغاية، لكن ماكرون لم ينحدر إلى هذا المستوى.

■ وما موقف ألمانيا من التحركات التركية على المستوى الدولي والإقليمي؟

الموقف الألماني يتفق مع الفرنسي بشأن الاستنكار القوي لكافة السياسات الخارجية التي يمارسها أردوغان، واعتقد أنّ ألمانيا هي الشريك الأقرب للفرنسيين بشأن مواجهة الانعزاليّة والتطرّف، وجميع دول أوروبا تنبّهت خلال السنوات الماضية إلى أنّ محاولة التأثير السياسي، وكذلك القائم، على المجتمعات الديمقراطية الحرة تحت ستار الدين، هي مشكلة نوقشت علناً في فرنسا أكثر من ألمانيا. إذا تم نقل القيم والأعراف، خلف الأبواب المغلقة في المساجد أو في ما يسمى بالجمعيات الثقافية أو المدارس الخاصة أو في البيئة الأسرية، باسم الدين الذي يثير التساؤل عن قانون الدولة الحالي، فإنّ تعايش المجتمع مهدّد بالانهيار.

■ كيف سيكون الردّ الأوروبي على تلك الحوادث خاصة بعد استهداف فيينا وعدة عواصم عقب حادث فرنسا؟

• هناك حالة من الغضب داخل أوروبا، بشكل عام، بسبب الاستفزازات التي تمارسها تركيا، سواء في شرق المتوسط أو سوريا وليبيا والقوقاز، والتدخل التركي في البحر المتوسط تسبب في احتجاج في أثينا وسرعان ما انضمّت الحكومات الأوروبيّة إلى إدانة أنقرة، وقال رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل: "نأسف للإجراءات والاستفزازات الأحادية الجانب لتركيا"، كما تحدّث وزير الخارجيّة الألماني، هايكو ماس، عن "مفاجأة سيئة للغاية".

ويتحدّث دبلوماسيون غربيون في أنقرة عن دوامة هبوطية عند وصف العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتسارع الزخم الهبوطي في الأشهر الأخيرة، لقد ضاعت ثقة السنوات السابقة، مفاوضات الانضمام معلقة عملياً، من غير المحتمل أن يتغيّر هذا في أي وقت قريب، تتميز العلاقات مع الجيران في الجنوب الشرقي بعدم الثقة وخيبة الأمل والاختلافات الأساسية في الرأي. لا يمكن التعرّف على التوجّه الاستراتيجي، ولا حتى رؤية أين يجب أن تنتهي الرحلة، وفي تقريرها المرحلي السنوي، تعلّق مفوضية الاتحاد الأوروبي على حالة مواءمة الشروط التركية مع المعايير الأوروبية، بينما هيمنت في السنوات السابقة الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان وتآكل سيادة القانون، أصبحت السياسة الخارجية لأنقرة الآن موضع تركيز، وهذا "يتعارض بشكل متزايد مع أولويات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي".

■ الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية تمثّل المبرر لتواجد الإخوان والإسلاميين، بشكل عام، في أوروبا.. حدّثنا عن طبيعة هذا الملف والإجراءات المتوقّع اتخاذها ضدّ تلك المؤسسات؟

• كثير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية الإسلامية تمثّل بؤراً لنشر الفكر المتطرّف، لأنّها تنتشر بين الجاليات المسلمة وتستغل حاجة بعضهم لإقناعهم بأفكار متطرّفة، وللأسف تكفل المجتمعات الأوروبية في كثير من الحالات مناخاً للحرية وممارسة النشاط السياسي والاجتماعي، لكن الأزمة الحقيقية أنّ بعض تلك المؤسسات تحوّلت إلى منابر لنشر العنف والكراهية والتحريض ضد الآخر، كما أنّ بعضها ساهم في تجنيد المقاتلين داخل تنظيمات إرهابية مثل "داعش" في منطقة الشرق الأوسط، وداخل أوروبا نفسها، وهو ما يستلزم اتخاذ إجراءات قانونيّة صارمة حيالها حفاظاً على تماسك المجتمع واستقراره ومنع الفكر المتطرّف.

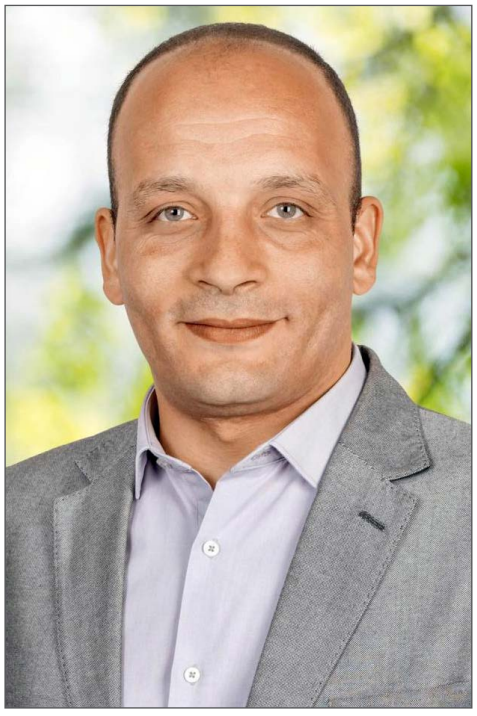

حسين خضر

■ ما دلائل دعم قطر وتركيا للعمليات الإرهابيّة التي تحدث داخل أوروبا؟

• قطر تقوم بتمويل الجماعات الإرهابية في ألمانيا بنحو 260 مليون يورو، وعلى ما يبدو، تستطيع جماعة الإخوان المسلمين التي استقرّت في قطر، أن تلتحم بشبكة من الأشخاص ذوي التفكير المماثل في أوروبا، كما تحصل على الموارد المالية "لإخوانهم" هناك، كما أنّ جماعة الإخوان المسلمين بعد حظرها في مصر، انتشرت مثل شبكة العنكبوت من الدول العربية، إلى النمسا وسويسرا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى والسويد وإيطاليا، على سبيل المثال لا الحصر.

جماعة الإخوان تغلغلت داخل المجتمعات الأوروبيّة بعدّة طرق، أهمها الدراسة في المدارس والجامعات الأوروبية ثم نشر الفكرة عن طريق المؤسسات الخيرية والانتشار وسط الجاليات الإسلامية، وإن كانت البداية من سعيد رمضان صهر حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، الذي حصل على الدكتوراه في كولونيا، واستقر في سويسرا، ولكنه عمل أيضاً في النمسا وميونيخ، هناك أصبح رئيساً "لهيئة بناء المساجد" التي انبثقت عنها "مركز ميونخ الإسلامي" (IZM)، ثم أصبحت "لجنة بناء المساجد" فيما بعد "الجالية الإسلامية في جنوب ألمانيا"، ثم الجالية الإسلامية في ألمانيا، وأخيراً في عام 2018 تمت إعادة تسمية (DMG). كان IGD عضواً مؤسساً لـ"المجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا"، تم تعليق هذه العضوية مؤخراً إذا اشتبه في أنّ IGD / DMG قريب من جماعة الإخوان المسلمين.

كانت جمعية ميونيخ بمثابة الجسر الذي انتشرت منه الإخوان في المجتمعات الغربية، قدمت أوروبا أو الدستور الديمقراطي للمجتمعات الأوروبية، الفرصة لتطوير هياكل دائمة في ظل حماية القوانين والمؤسسات الديمقراطية.

قطر وسيطرة الهوية الثقافية التركية

خالد الزعتر

ما حدث في مطار حمد الدولي من خطوة "فحص مهبلي" لعدد من السيدات الأستراليات على خلفيّة وجود وفاة مولود في أحد دورات المياه، هو بلا شك خطوة تعكس حالة الانفلات الأمني التي تعيشها الدوحة، والتي كان لها انعكاس على تردّي الوضع الأمني في المطار، الذي كان من الأولى أن يتمتع بوضع أمني متطوّر، وبخاصة أنّ أحداث 11 سبتمبر فرضت وضعاً أمنياً متطوراً على جميع مطارات العالم، وبالتالي كان من الممكن تفادي هذه الحادثة لو وجد وضع أمني مشدد ومتطور كبقية مطارات العالم.

حالة الانفلات الأمني التي تعيشها الدوحة، وبخاصة على مستوى المطارات، تعود إلى سببين رئيسيين: الأول، يتعلق بالنظام القطري الذي انتهج سياسة متراخية في مطاراته لدعم سياسته في تسهيل مرور وسفر القيادات الإرهابيّة، التي كانت تحظى بدعم مادي ولوجيستي من قبل النظام القطري. الأمر الأخر الذي صعّد من حالة الانفلات الأمني، هو إجلاء العناصر الأمنية القطرية من المطار، والعمل على استبدالها بعناصر من الشرطة التركية، ساهمت في مزيد من إضعاف الحالة الأمنية لتحقيق أهدافها في استخدام الدوحة ممراً وعبوراً للعديد من العناصر المتطرّفة.

سيطرة عناصر من الشرطة التركية على إرادة وأمن مطار حمد الدولي، كانت خطوة لنقل ثقافات جديدة تعتبر دخيلة على الثقافة الخليجية والعربية، وهو ما نشاهده فيما حصل للسيدات الأستراليات من "تعرية وفحص مهبلي"، في خطوة أقرب إلى الاعتداء الجنسي وضمن أشكال العنف ضد المرأة، والتي كانت وما تزال سائدة في الداخل التركي، حيث تعيش المرأة في تركيا وضعاً مأساوياً نتيجة فقدان حقوقها وتجريدها من خصوصيتها، حيث باتت تواجه المرأة التركية أسوء أشكال التعامل من رضوخ وتبعية وإنكار لخصوصيتها وإنسانيتها حتى أصبحت مستلبة، اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وجنسياً، وبالتالي لم يعد لها من سبيل سوى أن تتماشى مع القهر الذي فرض عليها.

وبالتالي فإنّ حالة الانصهار التركي في المجتمع القطري والسيطرة على مواقع وأماكن حساسة وحالة الامتيازات العالية التي يتمتعون بها، سوف تساهم إلى حدّ كبير في إفساح المجال أمام الأتراك لنشر ثقافتهم في الداخل القطري والعبث بالتالي بالثقافة العربية والخليجية للمجتمع القطري، ولعل حالة ردود الفعل القطرية تجاه ما حدث في مطار حمد الدولي من "تعرية وفحص جنسي" للنساء الأستراليات، والتي تميل إلى الدفاع عن هذه الخطوة، نجد أنّ الثقافة القطرية تعيش حالة من الاختلال، مفسحة المجال أمام عملية الانصهار مع الثقافة التركية المستوردة.

مايحدث من حالة التقهقر في الهوية الثقافية الخليجية والعربية في الداخل القطري لمصلحة تنمية الهوية الثقافية التركية، هو أمر خطير جداً، وهو بداية الهزيمة الشعبية القطريّة، لأنّ الشعوب لا تهزم إلا إذا فقدت هويتها الثقافية، وبالتالي فإنّ حالة الانهزاميّة الثقافية لدى الشخصية القطرية التي جعلتها أكثر قبولاً ودفاعاً عما حدث في مطار حمد الدولي من تعرية وفحص قسري للنساء، في خطوة تعدّ دخيلة على المجتمع الخليجي والعربي، ينذر بما هو أسوء من ذلك، ما يعني أنّ العقلية السياسيّة التركيّة لم تسيطر فقط على العقلية السياسية القطرية، وإنّما بدأت تسيطر أيضاً على العقلية الشعبية القطريّة، وهذا ما يجعل الأتراك قادرين على فرض حالة من التغيير في الداخل القطري تتماشى مع هويتهم وثقافتهم وأفكارهم.

إنّ مخطط السيطرة التركية على العقلية السياسية والشعبية القطرية، هي خطوة ستمهد الطريق أمام الأتراك في العبث بالتركيبة الثقافية في الداخل القطري، وبالتالي جعلها لا تجد صعوبة في الانتقال بالمجتمع القطري من حالة المجتمع المحافظ إلى المجتمع المنفتح على أفكار جديدة ترفضها الهوية الثقافية الخليجية والعربية، وذلك عبر إدخال مفاهيم وأفكار جديدة، مثال الاستثمار في دور الدعارة، كما يحدث في الداخل التركي، أو الميل إلى الانزلاق نحو شعارات دعم حقوق المثليين وغيرها.

الإخوان والصعود نحو القاع

عبد العزيز مطر

إنّ الأديان السماوية والأديان الأخرى التي يدين بها فرد ما أو مجتمع أو شعب، هي قيمة إنسانيّة وإرث حضاري، فجميع الأديان على اختلافها تدعو إلى الفضيلة والأخلاق وتنمية مفهوم الإنسانيّة على مستوى الفرد والمجتمع، بعيداً عن أشكال التنظيم.

فالدين هو حرية شخصيّة وقيمة وصفة يضيفها الإنسان لنفسه حسب ما يعتقد ويرغب، والدين الإسلامي الحنيف هو أحد هذه الأديان التي تدعو للتعايش والمحبة ورقي بني البشر إذا تم تناول تعاليمه بالشكل الصحيح، البعيد عن الغلو والتطرّف والتنظيم والتأطير منعاً لاستغلاله كحالة تصادميّة مع الغير.

إنّ الإساءة التي تصدر بحق أي دين أو معتقد من أي طرف أو جهة رسمية أو غير رسمية هي مرفوضة بالمطلق ولا تندرج في إطار حرية التعبير وبعيدة عن القيم الديمقراطية، التي تنطلق بالدرجة الأولى من عدم الإساءة للغير والتعايش السلمي وبناء المجتمعات على أسس أهمها الحرية البعيدة عن الإساءة للآخرين أو معتقداتهم.

إنّ هذه التصريحات على هذا النحو لا تخدم إلا مسارين، وهما مسار التطرّف الديني على مبدأ الفعل ورد الفعل، الذي يكون مقدمته ارتكاب جرائم بحجة الدفاع عن دين يدعو للتسامح ويمنع سفك الدماء تحت أي ظرف. والمسار الآخر هو اليمين المتطرّف الذي أيضاً يعتاش على الإسلام السياسي، هذا التطرّف الذي تغذّيه أطراف من جميع الاتجاهات خدمة لمصالحها وأهدافها واستغلال الدين ومسألة الدفاع عنه لتحقيق أهداف ومكاسب ومصالح دولية.

كما فعلت حركات الإسلام السياسي في تعاطيها مع مسألة الرسوم المسيئة للرسول الكريم، أنّ حركة الإسلام السياسي هي المأزومة حالياً بعد فشل المشاريع التي تبنّتها، وساعدت في تدمير عدة مناطق في العالم بعد ممارستها أشكال النفاق السياسي والإقصاء في جميع المجتمعات، التي ظهرت بها وممارستها الإجرام والقتل، كما حدث في سوريا ولبنان والعراق واليمن.

جميع هذه المناطق سعت لدمارها حركات من الإسلام السياسي، متمثلة بحزب الإخوان المسلمين وحزب الله اللبناني والميليشيات الشيعية التي تغذّيها راعية الإرهاب في العالم، المتمثلة براعية حركات الإسلام السياسي، وهي إيران وتركيا.

إنّ الجرائم المرتكبة بحق الإسلام أولاً، وحق الشعوب الإسلاميّة، كانت الأبشع على مرّ التاريخ المعاصر، والتي قادتها تنظيمات إرهابيه تغذيها حركات الإسلام السياسي، من إخوان وحزب الله وميليشيات شيعية وداعش والقاعدة وغيرها، ولا يمكن لعاقل أن يستثنيها من الحديث عن تنطّع هذه الحركات لما يسمى التجييش والدفاع ضد الرسوم المسيئة للرسول محمد.

إنّ ما يحدث الآن من تجاذبات دولية وإقليمية وصراعات ومحاولة إقحام الدين الإسلامي في هذه الصراعات، بين جهات دولية تدافع باسم الحرية الشخصية وحرية التعبير، وبين جهات أخرى تدافع باسم الدين، لا تعكس حقيقة طبيعة هذا الصراع القائم حقيقة على النفوذ في الشرق الأوسط، وتعارض مصالح هذه الدول التي جعلت من الدين ستاراً لتمرير ما ترغب، وتحشد للضغط من أجل تحقيق هذه المصالح، والأمر مشابه للطرف الآخر الذي يسعى لتحقيق مصالحه. إنّ التوجّه العام لحركات الإسلام السياسي لم يكن يوماً خدمة لقضايا دينية أو إنسانيّة بقدر ما كان خدمة لمشاريع إقليميّة، وتنفيذاً لتوجيهات الجهات الداعمة لحركات وتنظيمات الإسلام السياسي، وأكبر مثال ما قام به حزب الله وملحقاته ومرادفيه من ميليشيات شيعية وما قام به تنظيم الإخوان المسلمين وحماس، فجميعهم كان الدين الإسلامي غطاء لتنفيذ مشاريع يرتبطون بها أبعد ما تكون عن الإسلام وتعاليمه وقيمه.

الخديعة الكبيرة التي يمارسها الإسلام السياسي أصبحت عارية لدى الكثيرين بعد تنامي الوعي على مستوى الفرد والمجتمع لأساليب الاستغلال التي تمارسها هذه الحركات للضغط على الدول والأنظمة والشعوب لتحقيق مكاسب، ولتقتات في مسيرة بقائها على هذه التناقضات والفتن التي تسعى لإشعال نارها كلما خبت.

وفي الختام، يقع على عاتق هذه الشعوب التي تحاول هذه الحركات استغلال تاريخها وماضيها والدين الحنيف الوقوف في وجه هذه المشاريع، من خلال تبنّي القيم الحقيقية للدين الحنيف التي تحضّ على منع الكراهية والمحبة والتآخي لدى الشعوب ونبذ كل أشكال التطرّف المقيت ومشغلاته على صعيد الفرد والجماعات.

الرئيس الفرنسي وخطاب "الأزمة"

الإسلام بين الانسداد السياسي ومخاطر الانعزالية

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

رامي شفيق

أثارت تصريحات الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، حول أنّ الإسلام "دين يعيش في أزمة"، العديد من ردود الفعل والجدل المحتدم بين العديد من الأوساط السياسية والدينية، لاسيما داخل المؤسسات الدينية الرسمية بمصر، والتي تعاملت مع تلك التصريحات باعتبارها تطعن في الدين وثوابته. بيد أنّ سياق تصريحات الرئيس الفرنسي كانت تدور حول الإسلام الراديكالي الذي استوطن دول اوروبا، ومن بينها، فرنسا. وأحد أشكال الجدل والصراع، إنما يكمن ليس فقط في التنافس السياسي الذي يتشكل بين الإسلام ومفاهيم وقيم "الجمهورية" الفرنسية، لكن يتأسس من خلال خصوصية العلمانية في فرنسا، التي تواجه مخاطر الصعود الإسلامي المتشدّد والراديكالي، وأدلجة الدين، من جهة، وخصوصية الإسلام الذي تتولد من داخله نزعات عنف ومقاومة للاندماج في سبيل الانعزالية والانفصال.

حديث ماكرون في وحدته الموضوعية، صنع سياقاً أشار فيه إلى بنية الأزمة ومضونها، وأرجعها إلى مسار التوترات بين الأصوليين والمشاريع الدينية السياسية، لافتاً إلى أنّ باريس سوف تتصدّى إلى "الانعزالية الإسلامية" التي تسعى لإقامة "نظام موازٍ" و"إنكار الجمهورية"، في معرض حديثه عن ظاهرة "تحول الأحياء إلى مجتمعات منغلقة".

من الصعوبة بمكان النظر إلى تلك التصريحات التي صدرت، في الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، خارج سياق فهم مواجهة خرق النسق القيمي للمجتمع الفرنسي، ومقاومة ما أطلق عليه "الانفصالية الإسلامية" و"الإسلام الراديكالي"، وذلك لصالح تشييد الإسلام الفرنسي الذي يتماهى ويتفق مع منظومة القيم العلمانية للجمهورية الفرنسية، ويندمج مع بقية مكونات المجتمع، دون تدخلات من قبل أطراف خارجية.

بلور الرئيس ماكرون خطته بحيث تضمّنت خمسة محاور؛ تتمثّل في عدم استغلال المرافق العامة في الممارسات الدينية، وفرض رقابة على الجمعيات الدينية، وفقاً للقانون 1905 الخاص بفصل الدين عن الدولة، وإلغاء التعليم في المنازل المنتشر في المناطق التي يقطنها مسلمون فرنسيون من أصول مختلفة، والحدّ من الاستعانة بالأئمة من الخارج؛ لا سيما من الجزائر والمغرب وتركيا، مقابل التوسّع في تكوين أئمة من الداخل، يؤمنون بالقيم الفرنسية، وفهم أفضل للإسلام وتاريخ المسلمين بحسب المفكر التونسي، يوسف الصديق، الذي أشار إلى أهمية تلك النقطه داخل منظومة وخطة ماكرون عند زيارته له في تونس، وهي المحاور التي سوف تصاغ جميعها في قانون، لجهة توفير قوة إلزامية للسلطات المحلية والمركزية لتطبيق تلك السياسة، وتسعى السلطات الفرنسية نحو إقرار ذلك في منتصف العام القادم. وربما تلك النقاط ليست بطرح جديد، فقد رغب في تنفيذه عدد من الرؤساء في فرنسا، وحال بينهم وبين تحقيقه سياق السياسة الدولية، آنذاك، والتي ألمح لها ماكرون في مناسبات متفاوتة، خلال الفترة الماضية، لاسيما بعد الاعتداءات على المجلة الفرنسية التي نشرت الرسوم المسيئة للرسول محمد.

الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لم يكن ليفرّط في تلك المساحة الإستراتيجية التي منحه إياها ماكرون بحديثه عن الإسلام كدين، ولم يحدّد هدفه الرئيس بمهاجمة واستهداف الإسلام الراديكالي، ليضع كل مفردات الخصومة والصراع السياسي فيما بينهما داخل الوعاء المقدس، كما هي عادته، ويصف تصريحات الأخير باعتبارها "وقاحة" و"قلة أدب"، ومضيفاً أنّ ماكرون "يهاجم الإسلام ليحاول التغطية على أزماته في الداخل وسوء وفشل سياساته"، بحسب تعبيره.

تصريحات أردوغان التي لا تختلف في صياغتها ومضونها وتعبيراتها عن اشتقاقاته اللفظية السابقة، عمدت إلى توظيف الحدث في إطار الخصومة والصراع السياسي المباشر، فيما بين أنقرة وباريس حول ملف شرق المتوسط، والذي يتمركز حول نقطتين رئيستين؛ تأتي الأولى كون أردوغان يقدّم نفسه كزعيم للأمة الإسلامية وباعث نهضة الدولة العثمانية، فضلاً عن كون أردوغان الزعيم والراعي الأول لكافة تنظيمات الإسلام الراديكالي وميلشيات المرتزقة والجماعات الجهادية. وتأسيساً على كل ذلك، لم يكن أردوغان يستطيع الصمت أمام تصريحات ماكرون.

استقرّت بعض التحليلات كون الرئيس الفرنسي يحاول أن يتجاوز اليمين الفرنسي، المناهض للإسلام، من خلال تلك الصياغات التي تبدو في ظاهرها تنسجم مع ظاهرة الإسلاموفوبيا، وتغذّي الصراع مع المسلمين في البلاد الأوربية، غير أنّ تلك الآراء تتجاهل حقيقة مؤكدة حتى في المجتمعات العربية الإسلامية، كون جماعات الإسلام الراديكالي سببت أزمات عنيفة داخل نسق تلك المجتمعات ومنظومتها القيمية منذ نشأة الجماعة الأم "الإخوان المسلمين"، في نهاية عشرينات القرن الماضي، وبداية موجات الهجرة نحو مجتمعات بديلة في عواصم عربية وأوروبية، وكذا الولايات المتحدة. وهو ما حدث تحت تأثير عدة عوامل سياسية، ووسط سياقات إقليمية ودولية، ساعدت على نمو تلك الجماعات، وقدمت لها كافة سبل الرعاية والدعم المادي واللوجيستي، بحيث تضمن لها الدعم والاستقرار والنمو الأفقي والرأسي.

تستدعي تصريحات الرئيس الفرنسي عدة أطروحات خاصة فيما يتعلق بما جاء بنص خطابه حول راهنيه أزمة الدين الإسلامي، وهي ما تنطوي على إشكالية الدمج والتعددية للأقليات المسلمة في المجتمعات الغربية، وذلك في ظل الحضور الطاغي لعناصر الإخوان المسلمين، الأمر الذي يستدعي دوماً نظرة سلبية من جانب المؤسسات السياسية، التي تعيش في ظلّ الحيطة من تعاظم أفكار التطرّف والإرهاب في المجتمعات الغربية.

وعليه، فإنّ محاولات ماكرون تضمين جزء من واقع المسؤولية على السلطات الفرنسية، من خلال تحول بعض الأحياء إلى مجتمعات منغلقة على ذاتها، لا ينفي بأيّ حال من الأحوال ضرورة أن تنهض كافة المؤسسات المعنية بتحديد موقفها الواضح والحاسم من تيارات الإسلام الراديكالي، وكذا دعوتها المتجددة لاستخدام العنف وطرح مشروعية فقهية نحو كراهية الآخر وتصفيته.

وإلى ذلك، لا يمكن فصل خطاب الرئيس الفرنسي عن واقع الأزمات الإقليمية والدولية، والتي تتقاطع بصورة واضحة ومباشرة مع استثمار وتوظيف الدين في الصراع القائم بين تركيا وإيران، من ناحية، ومحور القاهرة- أبو ظبي- الرياض، من جهة أخرى؛ الأمر الذي يستلزم معه حتمية إعادة هيكلة الخطاب الديني، وتحريره من مقولات الإسلام السياسي وتنظيماته.

وفي الوقت ذاته، ضرورة أن تتخلّى النظم السياسية في تركيا وقطر عن رعاية ودعم الجماعات المتطرّفة وتغذيتها، مادياً ولوجيستياً، ناهيك عن استثمار حضورها في الخصومات السياسية، كما هو الحال مع القاهرة والتحرشات العسكرية، في ليبيا وسوريا واليمن والعراق.

سماسرة الجريمة ومكاتب الموت

عبد الناصر الحسين

عادة ما تفتح المدارس والمعاهد والمراكز لتوجه الناس للابتعاد عن الجريمة والقتل والأذى، لكننا اليوم أمام مدرسة إرهابية غير مسبوقة في منهاجها، مدرسة تدعو للجريمة وتشجع مرتكبيها وتكافئهم بالأموال الطائلة، مدرسة تعاقبك حين لا تكون دموياً قاتلاً وذلك بتهمة الخيانة العظمى.

لكننا اليوم أمام مشهد مريع حيث تكافىء «حكومة ملالي إيران» من كان مجرماً.. فقد شهدت عدة مدن في جنوب العراق تكثيفاً لحملات تجنيد المقاتلين ليقاتلوا إلى جانب النظام السوري، بشكل أثار قلقاً واسعاً داخل المجتمع العراقي، ومخاوف المراقبين من توقيت الحملات التي اكتسبت صفة العلنية، بعدما كانت تجري في دوائر ضيقة تُشرف عليها مليشيات محلية، فقد باتت هذه الحملات تجري بشكل مفضوح، بحيث تم افتتاح مكتب صغير في متجر لبيع المواد الكهربائية في منطقة «الشوصة» بمدينة الكاظمية في بغداد، لاستقبال الشباب الراغب بالتطوع للإجرام الطائفي، ويجري داخل هذه المكتب شرح لطبيعة الوضع في سوريا، وأهمية المعركة الحالية، وما يعرف بتداخل الجبهات، في إشارة إلى الساحتين العراقية والسورية.

وقد نشرت حسابات شخصية وصفحات عامة على موقع «فيسبوك» إعلانات موحدة جاء فيها: «عاجل ولفترة محدودة!!! لمن يرغب للقتال في سوريا لردع التنظيمات التكفيرية براتب 1500 دولار شهرياً. علماً بأنّ المراجع شرعوا القتال في سوريا وسيلتحق المتطوع مع كتائب الإمام علي».

وأرفق الإعلان بصورة لـ«قبة السيدة زينب» في سوريا كتب عليها «لن تسبى زينب مرتين». فيما ورد إعلان آخر بصيغة مختلفة أكثر تفصيلاً جاء فيه: «إنّ إخوان المقاومة الإسلامية بسوريا الذين يدافعون عن السيدة زينب بحاجة إلى 600 مجاهد يستطيعون حمل السلاح والدفاع عن مرقد العقيلة.. علماً أنّ جميع حقوقه محفوظة من الراتب 1500 دولار، ومدة صعوده هي 45 يوماً».

وتجنّد مكاتب التطوع بمختلف أشكالها بشكل شهري ما بين «300 إلى 400» مقاتل، غالبيتهم من الشبان المنحدرين من أسر فقيرة، ومن سكان العشوائيات والضواحي الفقيرة. ويتقاضى المتطوع في البداية مبلغ ألف دولار كمنحة له، فيما يتقاضى مرتباً ثابتاً لدى وصوله إلى الأراضي السورية يبلغ 1500 دولار بحسب الإعلانات التي تروجها تلك المكاتب، ومواقع التواصل الاجتماعي، وتجد مكاتب التجنيد في تلك المناطق بيئة خصبة لقبول التطوّع بسبب الفقر وقلة التعليم.

هي إذاً «مكاتب الموت» والجريمة المنظمة والقتل الممنهج، هي انتكاسة إنسانية إلى العصور الحجرية تنفذها ميليشيات تحارب الحياة والتقدم والفضيلة والقيم.

أغلب المقاطع المصورة التي نشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلى القنوات الفضائية، التي تظهر قيام عناصر المليشيات بارتكاب جرائم بشعة بحق مدنيين عزل؛ بحرق أجسادهم وهم أحياء تارة، أو قطع أجزاء من أجسادهم وتعذيبهم ومن ثم قطع رؤوسهم أو إعدامهم عن قرب تارة أخرى، وقعت في مناطق خاضعة لسيطرة مليشيا عصائب أهل الحق ومنظمة بدر وكتائب حزب الله وكتائب الإمام علي، الذي ينتمي إليها القيادي البارز «أبو عزرائيل».

يرى المحلل السياسي «محمد البياتي» أنّ المليشيات الشيعية في العراق أصبحت تشكل خطراً كبيراً على وحدة العراق، وأنّ المليشيات تفرض سلطتها بالقوة في الساحة العراقية وداخل المؤسسات والدوائر الحكومية، وأنّ أغلب المليشيات المقاتلة ضمن منظومة الحشد الشعبي، وهي مليشيا شعبية أُسست صيف 2014 بفتوى من المرجع الديني «آية الله علي السيستاني» بزعم مقاتلة تنظيم «الدولة»، وهي متهمة بارتكابها لجرائم ترقى إلى أن تصنف كجرائم حرب، جلّها وقعت في مناطق كانت خاضعة لسيطرة تنظيم داعش قبيل تحريرها من قبل القوات الأمنية والحشد الشعبي. وأبرز هذه الميليشيا الدموية:

• **مليشيا بدر:** وتعد مليشيا منظمة بدر التي أُسست في طهران عام 1981 على يد محمد باقر الحكيم، الذي اغتيل في العراق عام 2003، ويتزعمها حالياً «هادي العامري»، واحدة من أكبر المليشيات في العراق، حيث يبلغ عدد مقاتليها نحو 20 ألف مقاتل، وكثيراً ما اتهمت بإحداث تغيير ديموغرافي في محافظة ديالى الواقعة شمال شرق العراق من خلال تهجير سكانها وحرق المساجد والمنازل.

• **عصائب أهل الحق:** وأُسست في 2007، ويقودها «قيس الخزعلي»، وحصلت منذ تأسيسها على دعم رئيس الوزراء السابق «نوري المالكي»، فكانت ذراعه العسكرية الضاربة. وتمتاز بتسليح عالٍ وإمكانيات مادية متفوقة، ويقدّر عدد مقاتليها بنحو 10000 مقاتل، يتوزعون في مناطق الوسط والجنوب، وتوصف بأنّها من أشد المليشيات الشيعية تشدداً وتطرفاً.

• حزب الله: مليشيا حزب الله العراقي تعدّ واحدة من أهم المليشيات الشيعية المدعومة من إيران، التي يتولى «فيلق القدس» الإيراني تمويلها وتدريبها، وترتبط ارتباطاً مباشراً مع «حزب الله اللبناني»، إذ يتدرب عناصرها في دورات بلبنان على زرع العبوات الناسفة، وتنسيق الهجمات بالأسلحة الصغيرة والمتوسطة، وهجمات القناصة وقذائف الهاون، والهجمات الصاروخية.

• **كتائب الإمام علي:** مليشيا كتائب الإمام علي تعد مليشيا حديثة التأسيس، حيث بدأت نشاطها بعد سيطرة «تنظيم الدولة» على الموصل صيف 2014، ومن أبرز قادتها القيادي البارز «أبو عزرائيل»، الذي دائماً ما يظهر بفيديوهات مصورة وهو يجسد دور المقاتل الجسور، فيما عرفت تلك المليشيا بأعمال انتقامية من المواطنين السنة، خاصة بعد وقوع تفجيرات يتبناها تنظيم الدولة.

جميع هذه المليشيات ومليشيات أخرى غيرها أعلنت انضمامها إلى مظلة الحشد الشعبي، ويتمتع عناصرها برواتب شهرية عالية، وإجازات دورية ورعاية صحية مساوية لما تتمتع به تشكيلات الجيش العراقي، بالإضافة إلى مخصصات مماثلة لقتلى القوات المسلحة.

رئيس إقليم كوردستان وضع النقاط على الحروف

نوري بيخالي

بعد إسقاط النظام البعثي عام 2002 على أيدي قوات التحالف الدولي، شارك الكورد في بناء العراق الجديد بإرادته الحرة، مبتغياً بناء دولة المواطنة، دولة أساسها التعايش والسلم، دولة تتبنّى مبادىء التوافق والتوازن والمشاركة في إدارة الحكم. وعلى هذه الأسس شارك الكورد مساومين على كثير من حقوقه المشروعة في وضع دستور يستجيب لمرحلة ما بعد الدكتاتورية وتطلعات الشعب العراقي' بتنوعه القومي والإثني والديني والمذهبي، لكن يبدو أنّ من حكموا العراق فيما بعد صدام، عملوا على نقيض ما ورد في الدستور الذي صوتوا له شعبياً وسياسياً.

نصّ الدستور العراقي على أنّ الدولة الجديدة هي دولة اتحادية (فيدرالية)، لكن لم تمر سنوات قليلة، حتى ظهرت في بغداد قوى وقيادات حاولت جاهدة وبشتّى السبل العودة بالعراق إلى أيام الديكتاتورية، حيث فُرضت المركزية وبسطت سلطتها المطلقة. وهذا ما أشار إليه ضمنياً السيد نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كوردستان، في مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد اجتماع الرئاسات الثلاث في إقليم كوردستان لبحث تداعيات المصادقة على قانون تمويل العجز المالي وتمريره في مجلس النواب العراقي قائلاً: "إنّ ما لدينا الآن في العراق ليس نظاماً اتحادياً أبداً، بل مركزية قوية تريد السيطرة على كل شيء من بغداد".

لذلك يخطىء من يعتقد بأنّ المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد هي فقط مشاكل متعلقة بملف النفط، بل القضية أعمق من ذلك والمشاكل أكثر تعقيداً مما يُتصور. بالأحرى، إنّ للكورد في العراق قضية شعب وأرض وحقوق مسلوبة، وهذه المشاكل لا تحلّ بالتهرّب منها، أو بخلق أزمة جديدة، أو بفرض الإرادة أو "بتمكن طرف أو أطراف لديها اليوم قوة في العراق من فرض قانون ما، فمشاكل العراق أعمق من ذلك بكثير - رئيس إقليم كوردستان".

رغم أهميته الاستراتيجية، لكن ملف النفط وكيفية إدارته بين أربيل وبغداد، ليس إلا قطرة من بحر المشاكل التي تتهرّب منها بغداد طوال السنوات الـ17 الماضية. أهمها (طبيعة العلاقة بين إقليم كوردستان ودولة العراق، تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، تأمين مستحقات إقليم كوردستان المالية في الموازنة العامة، الاستجابة لمطالب قوات البيشمركة التي هي جزء من المنظومة الدفاعية العراقية، تعويض ضحايا عمليات الإبادة الجماعية... إلخ)، مشاكل جدية لا يستطيع العراق الحفاظ على استقراره بدون حلها جذرياً.

إنّ إقليم كوردستان ككيان سياسي، أمر واقع دولي (وفق القرار الدولي المرقم 688) وإقليم قانوني ودستوري (وفق الدستور العراقي). ومن هذا المنطلق يجب على من يحكمون العراق تغيير عقليتهم وطريقة تعاملهم مع الإقليم بشكل يليق ومكانته السياسية والاستراتيجية.

لكن يبدو أنّ من جلسوا على سدّة الحكم في بغداد ما بعد البعث ما زالوا مصممين على ممارسة السلطوية تجاه إقليم كوردستان، متناسين بأنّه ولى زمن الموالي، وأنّ ما يقومون به قد يقود البلاد إلى الهاوية، وهذا ما أكد عليه السيد نيجيرفان البارزاني: "آنّ الأوان لكي تعيد بغداد التفكير في أسلوب تعاملها مع إقليم كوردستان، لأنّ هذا أكبر إخفاق لأي سياسي في العراق يظن أنّه يستطيع إدارة البلد بهذه الطريقة. الذي يهمني هو أنّ هذه العقلية يجب أن تتغير"، مطالباً القوى السياسية العراقية جميعاً، بأن تقف بجدية على هذه المسألة، هذا إن كانوا حريصين على التعايش والسلام في العراق.

وعلى الرغم من كل تلك القساوة والضغينة التي تتعامل بها السلطات العراقية مع شعب كوردستان، إلا أنّ رئاسة إقليم كوردستان وبسياستها الحكيمة كانت وما زالت مصممة على حل هذه المشاكل مع العراق عن طريق الحوار، وسيبقى خيارها الوحيد في هذا الصدد هو الحوار والتفاهم، ساعياً من أجل التوصل إلى اتفاق شامل وجذري لكافة المشاكل وفق الدستور، لأنّ رئاسة إقليم كوردستان لا ترى من عداء أحد من القادة والقوى العراقية لكوردستان وقضيتها مصلحة للعراق ومستقبل التعايش والسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي فيه.

نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان

شتّان ما بين جوهر الإسلام ومواقف المسلمين

حسن صالح

عندما ندرس بحياديّة وإنصاف الدين الإسلامي ونتمعن فيه، نتفاءل بمستقبل مشرق للبشرية جمعاء، يسوده العدل والمساواة والأمان والحرية والمحبة والسلام، ذلك أنّ الإسلام هو دين الفطرة السليمة والرحمة وحب الخير للجميع، ويدعو إلى التعامل بالحكمة والموعظة الحسنة، ويحترم عقائد الآخرين.

ولعلّ ما يجري حولنا من اضطرابات مقلقة، تنتشر في سائر أنحاء العالم، تستوجب أن نلقي الضوء على ما تنفذ من جرائم يندى لها الجبين، من قبل بعض دعاة الإسلام، من منظمات تكفيرية عمياء متطرّفة، تدّعي الجهاد زوراً وبهتاناً، فتقتل وتدمر وتخلّف الويلات وتستهدف المدنيين الأبرياء، وهي بدل أن تلتزم بجوهر الإسلام الحنيف ومبادئه السامية، وبقدسيّة الإنسان وحقّه في حياة آمنة، تمارس العنف والإرهاب، وتعتبر من ليس معها كافراً، وتعمل على إنهاء حياته والاستيلاء على ممتلكاته دون وجه حق، وهكذا ترتكب أعمال القتل وسبي النساء والأطفال، باسم الإسلام، والإسلام منها بريء.

هذا التوجّه الديني المنحرف الخطير والبعيد تماماً عن الإسلام، قد خلط الحابل بالنابل، وظهرت حركات مسلحة، كداعش والقاعدة وجبهة النصرة وغيرها، وأعلنت عما سمي بدولة الشام والعراق التي عاثت في الأرض ظلماً وعدواناً، وتدخلت في شؤون سوريا والعراق ومصر وليبيا وغيرها، ونفذت أعمالاً إرهابية تقشعر لها الأبدان، طالت مؤخراً قارة أوروبا (فرنسا والنمسا). والمؤلم والمخيب للآمال أنّ حكام دول إسلامية، مثل تركيا وإيران، قد ركبوا موجة الإسلام السياسي، ويساندون علناً المنظمات الإرهابية المسلحة، التي تفتك بالمجتمعات وشعوب المنطقة، وتزرع الخوف والدمار والحقد والكراهية وترتكب المجازر الوحشية، وتهدّد السلم الأهلي في المنطقة والعالم.

إنّ أسطع مثال هو ما جرى ويجري في سوريا، فقد رأينا بأنّ الشعب السوري قد ثار سلمياً على نظام الطاغية المستبد، وكيف أنّ ثورته السلميّة من أجل الحرية والكرامة قد أجهضت بتدخل مباشر من عدّة جهات، فتركيا التي يتبنى حكامها الإسلام السياسي، تدخلت بشكل مباشر في الشأن السوري، تحت ذريعة حماية الشعب السوري ومساعدته على استرداد حريته، وقامت باحتلال أجزاء من شمال سوريا، بينها مناطق كردية، مثل عفرين وسري كانيي وكري سبي، ومارست جهاراً الظلم والعدوان.

واستخدمت المرتزقة، مما سمي بالجيش الوطني الحر، وقتلت وخربت ونهبت وشتّت السكان الأصليين من الكرد، وعملت على التطهير العرقي، والتغيير الديموغرافي، كما حولت الثوار السوريين من مناضلين من أجل الحرية والكرامة، إلى مرتزقة ينفذون أجندات الحكام الأتراك، ومؤخراً أرسلت بعضهم إلى ليبيا وأذربيجان. أما نظام ملالي إيران، فهو أيضاً ترك مواطنيه يعانون الفقر والحرمان، وشرع في تسخير طاقات إيران الغنية للتدخلات الخارجية، والتفريط بقوت واقتصاد الشعب الإيراني، عبر مفهوم مضلل ومزيف هو تصدير الثورة الإسلامية، ويتدخل بشكل سافر في شؤون عدة دول عربية، ويرفع شعارات طنانة حول حقوق الشعب الفلسطيني، وقضايا الأمة العربية والإسلامية، ومواجهة ما يسميه بالعدو الصهيوني، ويتم هذا على حساب الإيرانيين وحرمانهم من مقدرات بلادهم.

إنّ إيران تعيث فساداً وقتلاً في سوريا، وزرعت الطائفية البغيضة، وعملت عكس تعاليم الإسلام، على إنقاذ نظام الطاغية بشار الأسد وحكمه الأمني القائم على التنكيل والتهجير وتصفية آلاف المعارضين في سجونه ومعتقلاته الرهيبة، هذا النظام المارق الذي قتل وشرد ودمر سوريا، وجعل معظم سكانها لاجئين ونازحين، يعانون الفقر والجوع والخوف والحرمان. وهكذا نصل إلى نتيجة مفادها، بأنّ هناك فرقاً شاسعاً، بين جوهر الإسلام وسلوك ومواقف معظم المسلمين، لا سيما الحكام المستبدّين، من أجل إبقائهم في السلطة، يخرجون تماماً عن مبادئ الإسلام، ويشوهون جوهره، ويقمعون شعوبهم، ويتنكرون ليس لحقوقها فحسب، بل ويعملون باستمرار، على إنكار وجود وحقوق شعوب أخرى أصيلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل الأمازيغ والكرد، الذين يعيشون مضطهدين على أرضهم التاريخية "كردستان".

هذه الشعوب مسلمة وأصيلة، ودخلت الإسلام وضحت من أجل مبادئه، كما فعل القائد الكردي صلاح الدين الأيوبي، حينما احتلّ الفرنجة بلاد الشام، فتمكن من تحرير القدس، وعامل أعداءه بتسامح وسلوك إسلامي رحيم. ورغم كل هذه التضحيات من أجل الإسلام والمسلمين، تنكر الحكام العرب والمسلمون لتاريخ هذا القائد العظيم، واضطهدوا أحفاده الكرد في سائر أجزاء كردستان.

إنّ مستقبل البشرية في خطر شديد جرّاء الأعمال الإرهابية المنكرة من قبل الحركات الإسلامية الظلامية، التي خرجت عن تعاليم الإسلام، وجعلت نفسها مطيّة لاستغلال قوى خارجية، تعمل على أن تقوم بالمزيد من الفتك والتدمير في بلاد المسلمين نفسها. هذه الحركات تهدّد الأمن والاستقرار والتنمية والسلام، ليس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، بل وتصدّر إرهابها إلى الخارج، مثل أوروبا وأمريكا، وهذا يستدعي تضافر الجهود الدولية، لوضع حدّ لظاهرة التطرّف والإرهاب، عبر لجم الأنظمة الإسلامية المنحرفة، التي تساند الإرهابيين، والعمل على مساعدة الشعوب المظلومة المغلوبة على أمرها، على التمتع بحريتها الكاملة، وممارسة الحياة الديمقراطية، وحكم القانون، والتداول السلمي للسلطة، والابتعاد تماماً عن التمييز العنصري والديني والمذهبي والطائفي، ذلك أنّ معالجة مسألة الحكام الطغاة المستبدّين، وتمكين الشعوب من بناء حياة مدنية حضارية، سلمية بعيدة كلياً عن التطرّف والكراهية، والالتزام بقيم الديمقراطية والحق والخير والسلام، سوف يعيد للبشرية صفاءها، ويوفر بيئة للتعايش السلمي والبناء والمحبة، في المنطقة والعالم.

إنّ زوال التطرّف سوف يساعد على تفرّغ دول العالم لمكافحة الجهل والفقر والأوبئة، وتطوير البحث العلمي ومكافحة الجفاف والتصحر والتلوّث، وإنقاذ البشرية من ويلات الحروب، ومواجهة ظواهر كونية خطيرة، مثل الاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية. ولعلّ ما شهده العالم مؤخراً من تداعيات انتشار جائحة كورونا، ووقوع ضحايا بمئات الآلاف وملايين المصابين، وعجز الحكومات على وضع حدّ لها يعود إلى ابتلاء العالم وانشغاله بمكافحة الإرهاب المقيت، ومعاناته من الانقسام، مما عرقل الجهود الدولية في مواجهة كورونا، فتفاقمت آثاره الخطيرة على البشرية جمعاء.

لا مناص من تظافر الجهود الدولية والأمم المتحدة والدول العظمى، في سبيل وضع حدّ نهائي للإرهاب الأعمى وعمل كل ما من شأنه إنصاف المظلومين والبؤساء، وتعزيز السلام والمحبة والعدل، وحكم القانون والمؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والشعوب، ولا شك أنّ هذا كفيل بقطع دابر الإرهاب وتجفيف منابعه، وقطع الطريق على الذين يركبون موجة الإسلام المسيس، ويسيئون لمبادئ الإسلام.

خلاصة القول، إنّ هناك فرقاً كبيراً بين تعاليم الإسلام السمحاء وبين سلوك كثير من المسلمين، وخاصة الحكام المستبدين المتسلطين بالقوة العسكرية، وكذلك الحركات الدينية المتطرّفة الإرهابية، لا بدّ من الابتعاد عن تسيس الإسلام الحنيف، وجعل المسلمين يمارسون شعائرهم الدينية بكل اعتدال وشفافية وعلى أساس المحبة والاحترام المتبادل والحكمة، وكل ما يخدم البشرية.

مظاهرة في مدينة كالكوتا الهندية للتنديد بالرسوم المسيئة في فرنسا

تداعيات انتخاب بايدن على سوريا والمنطقة

د. كمال اللبواني

طبعاً لم تعلن النتائج بشكل رسمي بعد، ولا نعلم ماذا ستكون ردة فعل ترامب، لكن الأمور تتجه لفوز بايدن بالانتخابات واستمرار سيطرة الديموقراطيين على مجلس النواب وسيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ.

ماذا سيفعل ترامب في فترة الشهرين المتبقية له؟ سؤال أيضاً مهم لكن يصعب الجواب عليه فهو لم يكن يحسب حساب الخسارة، وقد يرتجل بعض الأمور كما عودنا في بداية عهده والتي جعلت الأمريكيين يشعرون بغياب الدولة والمؤسسات لصالح التفرّد بالسلطة، لكن لن يستطيع اتخاذ أي اجراء خارجي مهم بعد خسارته فذلك مخالف للعرف السياسي الأمريكي.

في أمريكا سيكون وضع اللاجئين والفئات الدنيا في المجتمع أفضل والبلاد أقل عنصرية، وهذا في صالح العرب والمسلمين هناك، لكن تداعيات أزمة الاقتصاد المتفاقمة بسبب كورونا ستكون كبيرة وتتظاهر بضعف خارجي كبير ومتزايد.

سيزداد اهتمام أمريكا بالخدمات الاجتماعية وفي التزاماتها الدولية، شكلاً مع غياب المضمون بسبب الأزمة المالية، ستكون العلاقات مع أوروبا أفضل مما سيعطي فرصة أكبر لاستمرار الاتحاد الأوروبي، فنزعة الأنانية الأمريكية التي فاز بسببها ترامب لن تستمر في السلطة لكنها ستستمر تطبيقاً رغم ادعاء عكسها، فلا نتوقع أي دور فاعل لأمريكا في الشأن الدولي إذا كان يتطلب منها وضع موازنات وصرف أموال، أما العلاقة مع الروس فسوف تتراجع، ومع الصين سوف تتحسن.

في المنطقة سوف تتراجع العلاقة مع تركيا أردوغان، وسوف تزداد فرص الإطاحة به بسبب الحلف الأوروبي الأمريكي المضاد له علناً، كما ستتقلص العلاقات الخليجية الأمريكية بشكل عام دون تمييز بين محاورها، لصالح عودة التفاهمات الأمريكية الإيرانية، والتي تطمح لإحداث تغييرات داخلية في إيران متمثلة بسيطرة الجناح المعتدل، من دون تقليص حجم ونفوذ إيران في المنطقة الذي تعتبره الإدارة الديموقراطية منذ عهد أوباما ضرورياً لإحداث توازن بين الوهابية والصفوية، كطرفين إسلاميين متشددين يجب أن ينشغلا ببعضهما، وسوف يزداد التعاون الأمريكي الأوروبي من أجل المضي قدماً في طريق إنشاء دولة كردية في المنطقة تضعف بقية الأطراف وتشغلهم بها، وتنقل المعركة لداخل دولهم، وهذا سيكون في صالح الشعب الكردي.

في سوريا سيحاول النظام وإيران إنجاز تقدّم ما باتجاه إدلب في هذه الفترة، لكن الروسي سيكون أقل حماساً بسبب انزياح إيران والنظام باتجاه الغرب، وستكون الفرصة مناسبة للتركي لتحقيق نصر عسكري يزيد من أوراقه في القضية السورية.

في إسرائيل وكما عودتنا، تتغير الحكومة مع كل انتخابات أمريكية، ويأتي للسلطة من يمكنهم التفاهم مع الإدارة الجديدة، أي سيسقط ناتنياهو، ويحكم تحالف يمين الوسط المقرب من الديموقراطيين واليهود الروس بزعامة ليبرمان، وستقوى العلاقات مع الروس، من دون عداء ظاهر مع الولايات المتحدة.

الأسد الذي راهن على إيران سيفقد الدعم الروسي أكثر فأكثر بمقدار حصوله على القبول الأوروبي والأمريكي، وسيصبح موضوع ازاحته أكثر سهولة، نتيجة عدم تمسك الروسي به، خاصة وأنّ أحداً لا يستطيع الدفاع عنه بعد كل ما ارتكبه من جرائم، سيكون التعاون الروسي الإسرائيلي العربي ضد إيران هو عنوان تغيير السلطة في سوريا، بحيث تزداد فرص قيام سلطة انتقالية جديدة بدل الحفاظ على النظام الذي يعني ترسيخ نفوذ إيران، ولن يستطيع الأمريكي الاعتراض كون ذلك هو أساس تفاهمات جنيف وقرارات الأمم المتحدة، كما سيكون إيقاف تطبيق قانون سيزر بمثابة فضيحة بعد كل ما نشر من جرائم، وبعد موافقة كلا كتلتي الكونغرس عليه. الإخوان سيفعلون تواصلهم السري مع إيران، وهنا سيتضح تناقض مواقفهم، ويصبح عليهم أن يختاروا بين أحد المحورين، وسيضيق هامش مناورتهم بالتدريج، وقد يخرجون من المعادلة بسبب رهانهم المزدوج الذي عودونا عليه، وفقدانهم للرصيد الشعبي واعتمادهم على الوكالة للخارج.

بينما سيزداد دور المعارضة الانتهازية التي لا لون ولا طعم لها، والتي ستتصدّر المشهد الذي تناسبه هكذا شخصيات، وتصبح هي الشريك لمجموعة وصوليين وانتهازيين يختارهم الروس من النظام لقيام السلطة الانتقالية المنشودة، وكما هي العادة في كل الثورات، سوف ينتصر الانتهازيون.. لكن سيسقط النظام.

الرئيس الاميركي المنتخب جو بايدن

الائتلاف والثورة المغدورة

غسان المفلح

قام الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة بتأسيس ما أسماه المفوضيّة العامة للانتخابات، مما أثار حفيظة شريحة واسعة من السوريين، حيث إنّهم اعتبروها شرعنة لنظام الأسد عبر التمهيد لمشاركة الائتلاف في الانتخابات المقبلة، رغم نفي الائتلاف مشاركته في أيّة انتخابات يكون فيها الأسد ونظامه موجوداً. هذا النفي الذي كان من المفترض أن يكون مقدّمة لتأسيس الهيئة، إن كانت الامور كذلك، وليس ردّاً على رفضها من قبل شرائح كثيرة من شعبنا.

لا يمكننا فهم ما يجري دون النظر إلى سوريا المدولنة.. في هذه المناسبة يجب علينا قراءة تصريحات باراك أوباما بعد صدور كتابه "أرض الميعاد"، وتأكيده أنّه فشل في سوريا، وأنّ سوريا تؤلمه، الائتلاف تشكّل بناء على رؤية أوباما وتم فرضه فرضاً على المعارضة السورية وبقية الدول ممن كانت تسمى أصدقاء الشعب السوري، حتى سفير اليابان المعني بالملف السوري شارك بالمشاورات التي سبقت الإعلان عنه. الائتلاف هو نتاج دولنة الثورة السورية، كما هي سوريا مدولنة منذ استقلالها عن فرنسا، أيّة قضية مدولنة في هذا العالم، خاصة بعد انهيار السوفييت، لأمريكا تقريباً حصة الأسد في التحكّم بمسار هذه الدولنة، تتقاسم فيها حصصاً مع دول أخرى، في الوضع السوري، تقاسم أوباما مع روسيا وإيران وتركيا بشكل أساسي. بناء عليه يمكننا معرفة الأسباب في تشكيل الائتلاف، فلم يعد سرّاً القول إنّ الأمور وصلت لدرجة أنّ كل دولة من هذه الدول تطرح أسماء بعينها، ليس أدلّ على ذلك أيضاً أن يأتي الشيخ معاذ الخطيب كأول رئيس لهذا الائتلاف.

كما أنّه ليس سرّاً أنّ هذا الائتلاف حتى اللحظة ما زال مشرعناً أمريكياً، بغضّ النظر عن درجة الحضور التركي فيه، هذا الحضور الذي لجمته أمريكا أوباما بأن يهتم فقط بما تسمح به أمريكا، ومن ثم أمريكا ترمب.. أليست أمريكا ترمب هي من سلّمت الغوطة وغيرها من المناطق ثم درعا للنظام والروس؟ ما الذي فعله الائتلاف منذ تأسيسه غير تكريس هذه الدولنة، حتى تم هزيمة الثورة، وحصرها بمداولات هذه الدولنة التي جرت بقيادة أوباما. أندرو إكسوم، نائب المساعد الأسبق في وزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط خلال رئاسة باراك أوباما الثانية، أمام لجنة فرعية في الكونغرس تبحث السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي تناولت مفاوضات أوباما مع بوتين حول طرائق إنقاذ نظام بشار الأسد من سقوط وشيك، صيف 2015. وإذْ يوضّح إكسوم أنّه كان طرفاً في سلسلة مباحثات مستفيضة مع ضباط جيش واستخبارات روس، بدأت في صيف 2015، واستغرقت العام 2016، حول مصير الأسد، يستخلص أنّ إنقاذ نظام الأخير، وشخصه استطراداً، كان هاجساً مشتركاً لدى واشنطن وموسكو وطهران، بالتكافل والتضامن. الائتلاف

هذا التصريح أثار جدلاً في لحظة صدوره، وكنت ممن نشره على صفحتي على الفيسبوك، ويعيد الصديق صبحي حديدي تذكرينا به في مقالته المهمة عن كتاب أوباما وتصريحاته حول سوريا، المنشورة في القدس العربي. على هذه الأرضية، كانت تسويفات أستانة وسوتشي وغيرها من المؤتمرات التي شارك فيها الائتلاف.

لهذا إنّ تأسيس هيئة انتخابات، بغض النظر عن نوايا أصحابها، هي الإعلان النهائي عن الغاية من تأسيس هذا الائتلاف، الانتهاء من دولنة الثورة السورية.

الموقف التركي منذ أن رسم أوباما حدود حضوره في الملف السوري، بات يتصرّف بناء على هذا المعطى، وتصرّفه مع الائتلاف ليس خارج هذا المنظور، ويتعامل مع المناطق السورية، وخاصة الكردية، التي يسيطر عليها حزب العمال بوصفها مناطق تركية، أقلّه بالمعنى الأمني، هذه الهيئة الانتخابية إشارة أمريكية روسية تركية.

من جهة أخرى، النقطة الأهم في سياسة أوباما تجاه سوريا ليس أنّه شرذم المعارضة فقط، بل أسس لحالة من التشرذم لدرجة أنّ من هم خارج الائتلاف لا يستطيعون الحصول على دعم أية دولة في حالة قرروا القيام بتأسيس حالة ما خارج هذا الائتلاف، حالة أسميها اللائتلاف، هي عاجزة وحدود دورها شتم الائتلاف وشتم بعضها للأسف.

لنلقي نظرة بسيطة مثلاً، نجد أنّه بشكل عام هيمنت الدول نسبياً على المشهد، ليس السياسي فقط، بل حتى الثقافي والإعلامي السوري المعارض، وضع اللائتلاف هو المؤشر الأكثر سطوعاً عما فعله أوباما في سوريا، عدا عن مشاركته في دعم المذبحة والإبادة الأسدية.

في النهاية، كما قلت الائتلاف هو جزء من الدولنة المستمرة، ليس للثورة المهزومة فقط.. بل لكل سوريا.